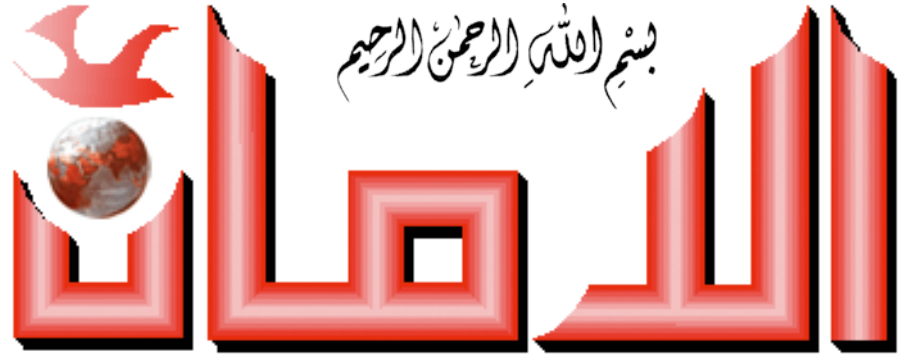


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



١٦
صفحة

١٠٠٠
ليرة

سياسية أسبوعية جامعة

AL-AMAN

العدد ١٢٣٣ - السنة الرابعة والعشرون - الجمعة ٢٠ المحرم ١٤٣٧ هـ - ٢١ تشرين الأول ٢٠١٦ م

حتى لا يتكرر الشغور!

تركز وسائل الإعلام اللبنانية على وحدة الطائفة وتماسك مواقفها، سواء جاء التعبير عن ذلك عبر القيادة الدينية أو السياسية.. المفتي أو البطريرك أو رئيس الحزب وزعيم الكتلة السياسية. وقد عبر عن ذلك الوزير علي حسن خليل في حديثه عن الثنائية (السنية - المارونية) عبر إحياء ما يعرف بميثاق ١٩٤٣، في حال وصول عون إلى الرئاسة الأولى ومن ثم عودة الرئيس الحريري إلى السراي الحكومية، ناسياً أو متناسياً مرابطة الرئيس بري في عين التينة وساحة النجمة منذ عام ١٩٩٢ حتى اليوم بدون انقطاع، وقد وعده حلفاؤه بالبقاء فيهما إذا ما جرت انتخابات نيابية. وبالعودة الى وحدة التمثيل الطائفي والسياسي، يكاد يكون المسلمون السنة وحدهم الذين يفتقدون هذا الامتياز. لكنه مؤشر على سلامة التمثيل وتطوره، ذلك ان التعددية السياسية تدل على توفر الحرية الفكرية والسياسية، وان القرار السياسي ينطلق من مؤسسات الحزب أو الجماعة، وليس عبر السفارة أو المرجعية الملزمة. وقد أثبتت تحولات موقف الرئيس سعد الحريري ذلك، سواء أصابت أو أخطأت، وكذلك مواقف القوى السياسية الأخرى، مع الاعتذار عن ذكر الأسماء والصفات. وما لم يجر إطلاق حرية الاختيار لنوابنا وقوانا السياسية، فسوف يتكرر الشغور الرئاسي والفرغ السياسي في قادمات الأيام، لا سمح الله بذلك.

حزب الله وحركة أمل بين المواجهة والاتفاق

التلويح بالحرب الأهلية
وإمكانية فرملة الاندفاع الرئاسية!



معارك عنيفة في حلب
والمعارضة تتصدى لهجمات النظام
فصائل معارضة
ترفض الانسحاب من حلب



الخيارات التركية
بين درع الفرات ومعرفة الموصل
تركيا والنظام الرئاسي
هل بدأ العد العكسي؟

معارك البلدات والقرى
تستعر في محيط الموصل
وتركيا تتفق مع التحالف الدولي
على المشاركة في المعركة



وجهة نظر

هل تضيع الفرصة الذهبية؟

شهر الرئيس نبيه بري سيف المعارضة في وجه العهد الموعود للعماد ميشال عون، بعد أن صار الرجل قاب قوسين أو أدنى من كرسي الرئاسة التي قد يحسم أمرها خلال الشهر الحالي في الجلسة الانتخابية القادمة في ٣١ تشرين الأول. وقد بات الأمر في حسابات العونيين رهن قرار سياسي يتخذه الرئيس سعد الحريري يقضي بتبني ترشيح الجنرال عون ويتم إعلانه على الملأ.

وقد تغافل المتحمسون لوصول «زعيم الأكرية المسيحية» إلى قصر بعبدا عن التعقيدات الأخرى التي تحيط بهذا الموضوع، وهي تتطلب معالجة حقيقية وفي مقدمتها تدليل عقبة الرئيس نبيه بري الذي كان قد سبق وأعلن عن ضرورة التوصل إلى سلة تفاهات سياسية مواكبة لانجاز الاستحقاق الرئاسي بغية ضمان المرحلة التالية لانتهاء الشغور الرئاسي. وكان رئيس المجلس النيابي قد صرح الرئيس سعد الحريري ناصحاً إياه بضرورة تحسين خطوته الموعودة بتبني ترشيح الجنرال عون بالسلة الشهيرة من التفاهات السياسية، وذلك تجنباً لإخضاعه (الحريري) لعمليات تعذيب سياسية لاحقة لتكليفه المفترض بتشكيل حكومة العهد الأولى من قبل عون وحلفائه. وقد استحضر بري لتأكيد صوابية رأيه بالمد الطويلة والشائكة التي قضاها الحريري نفسه والرئيس تمام سلام وحتى الرئيس نجيب ميقاتي حتى تمكن كل من هؤلاء تشكيل حكومته العتيدة. وقد أضاف بعض المساندين للرئيس بري في رأيه هذا حقيقة أن الجنرال عون مثقل بالمطالب التي ينبغي تحقيقها في دائرته المقربة والمتسعة جداً في كافة الميادين والمجالات، حيث يعد الجمع البرتقالي نفسه بالتعامل مع السلطات اللبنانية من خلال كونه الحزب الحاكم.. حيث يكون من الصعب تلبية المطالب العونية والحليفة دون الاستناد إلى تفاهات واضحة تحسن العملية السياسية للحكم والعهد القادمين.

وتتخذ هذه المعضلة بعداً أكبر عندما يواجه الرئيس بري في مطالعته الأنفة بالقول أن التيار الوطني الحر وقرار المستقبل قد توصلوا إلى تفاهات سياسية محددة منذ أسابيع طويلة، مهدت لإعلان الاتفاق بين الحريري وعون على تقاسم السلطة والخطوات التالية... عندئذ ينتفض الرئيس بري رافضاً الدخول في صفقة سياسية بانسة نسج خيوطها جبران باسيل وندر الحريري واستغفلاً كبار الساسة في لبنان من أمثال وليد جنبلاط ونبيه بري صانع الرؤساء ومبتدع التفاهات وحامي الصبغ منذ أكثر من عشرين سنة. وقد امتد هذا الامتعاض الكبير لدى الرئيس نبيه بري ليصيب النائب وليد جنبلاط الذي دعا في إحدى تغريداته الالكترونية إلى احترام ذلك الحيوان الأليف المسمى «اللقاء النيابي الديمقراطي».

لا يبدو أن طريق بعبدا مزروع بالورود فقط بل هناك أشواك كثيرة قد تعترض موكب الجنرال ميشال عون، إلا أن هذا التوصيف يحتاج إلى قراءة سياسية مختلفة وقد تكون رائجة في بعض الأوساط، وهي ترتكز إلى أن وصول ميشال عون إلى سدة الرئاسة الأولى في لبنان يفترض أن يمثل فرصة ذهبية لفريقه السياسي الذي كان ينبغي أن يمد له يد العون. أما في حال نجحت الوساطات المفترضة في تدليل الخلاف بين عون وبري فإن فريق الثامن من آذار وحلفائه الاقليميين يرون في وصول العماد عون فرصة ذهبية لا ينبغي اضعافها.

حينها يسقط أيضاً التوجس الآخر الذي همس به البعض منذ أن أعلن تفاهم معراب، ومنذ أن بدأت القنوات تفتح بين الربيانية والمملكة العربية السعودية، وينتفي بالتالي الخوف من «اختطاف» الجنرال إلى تحالفات مختلفة بعد وصوله إلى قصر بعبدا بما يسيء إلى تفاهم مار مخايل الذي وقع في السادس من شباط عام ٢٠٠٦ للميلاد. ■

أيمن حجازي

عليها اللبنانيون، ولم يعد بالتالي وجود لأي قواعد أخرى تعتمد من خارجه». ورات أن «المهمة المركزية والأساسية للنواب والقوى السياسية الآن هي العمل لانتخاب رئيس للجمهورية وفقاً لأحكام الدستور. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي الحرص على تفعيل عمل المؤسسات الدستورية، وتحديد مجلس النواب ومجلس الوزراء لكي يصار إلى معالجة القضايا والمسائل الملحة والضرورية بفاعلية، إذ إن كل تأخير في انتخاب رئيس وكل عرقلة لعمل المؤسسات الدستورية وتحديد عمل مجلس النواب ومجلس الوزراء، يعرض البلاد لمفاقمة الاخطار الراهنة والمحتملة على كل المستويات الوطنية والسياسية والأمنية والمالية والاقتصادية».

بيان للجيش يكشف عن مخططات إرهابية

كشفت قيادة الجيش في بيان لها عن المخططات التي كان ينوي أمير تنظيم «داعش» الإرهابي الموقوف عماد ياسين استهدافها، ومنها التحضير لعملية اغتيال شخصية سياسية بارزة.

وقد اعترف ياسين بنتيجة التحقيقات التي أجريت معه بإشراف القضاء المختص الذي ادعى عليه، بقتل أربعة أشخاص والمشاركة في قتل أربعة آخرين، وقيامه بتنفيذ خمس عمليات تفجير داخل مخيم عين الحلوة، وإنشاء تنظيم إرهابي باسم «عصابة المهاجرين والأنصار في بلاد الشام» مرتبط بتنظيم «داعش» الإرهابي في الرقة.

وقد وضع الموقوف مخططاً دقيقاً لاستهداف مخازن الجيش اللبناني ومراكزه ووحداته لدى اندلاع أي معركة مع التنظيم الجديد، كما أقدم على تقسيم مخيم عين الحلوة إلى قطاعات عسكرية، وتعيين أمراء ومجلس شورى لذلك، ووضع لائحة بأهداف سياحية واقتصادية في لبنان شملت: محطة النفط في الزهراني، محطة توليد الطاقة الكهربائية في الجية، مبنى تلفزيون الجديد، سوق الاثنيين في مدينة النبطية، مطعم الـ KFC في جونبة، وكان ينو لبنان، بالإضافة إلى التحضير لعملية اغتيال شخصية سياسية بارزة.

استمرار إقفال مراكز المعاينة

أقفل سائقو السيارات العمومية والشاحنات، أبواب مركز معاينة الميكانيك في العيرونية-شمالاً، لليوم الثاني على التوالي. وأعلن المعتصمون أن الإقفال مستمر «بلا توقف حتى عودة المسؤولين عن قرار تلزم الشركة الجديد»، كما طالبوا بـ«إعادة مراكز المعاينة إلى كنف الدولة ومديرية تسجيل الأليات والسيارات». وفي بيان توجه به النقيب شادي السيد باسم اتحاد النقل البري في لبنان إلى المواطنين، أكد فيه «أننا نقوم بهذا التحرك من أجلهم ولو أدى ذلك إلى بعض العرقلة ولن نتراجع عن موقفنا هذا حتى يتراجع وزير الداخلية عن قراراته وستستمر مراكز كشف الميكانيك مغلقة دون تحديد أي مدة لأجل غير مسمى».

عليها اللبنانيون، ولم يعد بالتالي وجود لأي قواعد أخرى تعتمد من خارجه». ورات أن «المهمة المركزية والأساسية للنواب والقوى السياسية الآن هي العمل لانتخاب رئيس للجمهورية وفقاً لأحكام الدستور. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي الحرص على تفعيل عمل المؤسسات الدستورية، وتحديد مجلس النواب ومجلس الوزراء لكي يصار إلى معالجة القضايا والمسائل الملحة والضرورية بفاعلية، إذ إن كل تأخير في انتخاب رئيس وكل عرقلة لعمل المؤسسات الدستورية وتحديد عمل مجلس النواب ومجلس الوزراء، يعرض البلاد لمفاقمة الاخطار الراهنة والمحتملة على كل المستويات الوطنية والسياسية والأمنية والمالية والاقتصادية».

حمادة: موقف بري وتحفظ

«الحزب» يفرملان وصول عون رأى النائب مروان حمادة «أن موقف الرئيس نبيه بري من الاستحقاق الرئاسي، وتحفظ حزب الله، قد يفرملان وصول العماد ميشال عون إلى بعبدا»، معتبراً «أن الميثاقية التي جاهر بها العماد عون من قبل، ستتقلب لبرفعها الرئيس بري في المرحلة المقبلة». وأشار إلى «أن ثمة كلاماً عن معارضة سعودية للعماد عون، في مقابل «لا» سورية على الحريري لرئاسة الحكومة، ما يعيدنا إلى النقطة الصفر في ملف الرئاسة».

آلان عون:

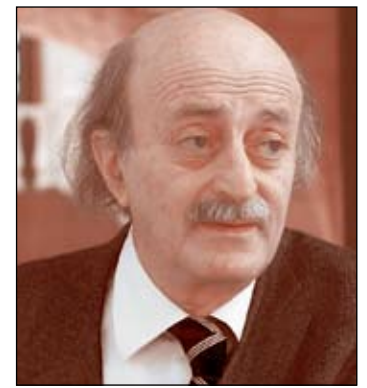
العهد يتسع للجميع

أعلن عضو «تكتل التغيير والإصلاح» النائب آلان عون بعد لقائه وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، «أننا نسير في اتجاه حسم المسار الرئاسي، والمؤكد أننا نتشارك مع تيار المستقبل في نية توسع التوافق الحاصل إلى أكبر قدر ممكن من الأصدقاء. وهذا عنوان المرحلة المقبلة بعد أن يعلن الرئيس سعد الحريري في الساعات المقبلة تأييده لترشيح العماد عون». وقال: «نحن على استعداد لفتح صفحة جديدة مع الجميع، وهذا ما نفعله مع تيار المستقبل كما سبق أن فعلنا مع القوات اللبنانية، والمفترض أن يحصل مع بعض الأصدقاء الذين كانوا الأقرب إلينا. نحن على استعداد لمعالجة وإزالة كل الهواجس وإن نتشارك في انطلاقة العهد الرئاسي الجديد. العهد الجديد يتسع للجميع، ويريد شراكة الجميع، إنما يتطلب أن يكون الجميع على استعداد لمد اليد إلينا».

خليل: لن نمشي مع عون وسنواجه «الثنائية»

أكد عضو كتلة «التحرير والتنمية» الوزير علي حسن خليل، من مجلس النواب، عدم مقاطعة جلسة انتخاب الرئيس في ٣١ تشرين الأول الجاري، «ولكننا لن نمشي مع العماد عون وسنصوت ضده، وننتقل إلى المعارضة». واعتبر في تصريح «أن المشكلة مع

جنبلاط: حبذا لو أخذ برأينا في التسوية



ذكر رئيس «اللقاء الديمقراطي» النيابي اللبناني وليد جنبلاط عبر حسابه على «تويتر» بأن «هناك كتلة نيابية متنوعة من حزبيين ومستقلين وأصدقاء لها رأيها إلى جانب رأي رئيسها». وقال: «على سبيل التذكير، إن اللقاء الديمقراطي أول من تقدم بترشيح هنري حلو لرئاسة الجمهورية، وليس اللقاء الديمقراطي قطعاً من الغنم على رغم محبتي لهذا الحيوان الأليف والمظلوم». وأضاف: «لذا، وإن كانت الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد تقتضي تسوية استثنائية، حبذا لو أخذ في الاعتبار رأي هذا اللقاء المتنوع والديمقراطي». وخلص إلى القول: «مهما آلت الظروف فليكن الحوار الهادي سيد الموقف». وقال مساء: «يبدو أن الفرج قريب».

«التغيير والإصلاح»: نرفض تهديدنا بحرب أهلية

في رد غير مباشر على كلام منسوب إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، رفض «تكتل التغيير والإصلاح» في بيانه الأسبوعي «تهديدنا بحرب أهلية، ولا يقال لنا مثل هذا الكلام».

وجاء في البيان الذي تلاه عضو التكتل الوزير السابق سليم جريصاتي بعد الاجتماع الأسبوعي للتكتل برئاسة رئيسه العماد ميشال عون «أن خطابي رئيس التكتل العماد عون ورئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل في ذكرى ١٣ تشرين الأول فيها كل الدلالات، وفي كل كلمة منهما استعادة لماض جامع وعهد، والتزام أن يضم مشروع بناء الدولة كل مكونات الوطن ما دام العنوان احترام الميثاقية».

واعتبر «أن لبنان بلا ميثاق ليس وطناً، مشدداً على أنه غير مقبول إطلاقاً كل كلام يخرج على النهج الانتقائي والميثاقية»، متسائلاً: «هل نحن من يعود إلى الثنائيات؟». وأضاف: «نرفض تهديدنا بالحرب الأهلية، فهذا كلام غير مقبول لافي الشكل ولا المضمون، وغير مسؤول ويصعب في فنتة قد تكون غير مقصودة وسنتصدى لها في مطلق الأحوال».

كتلة «المستقبل»:

الأولوية لانتخاب الرئيس

تقادت كتلة «المستقبل» في اجتماعها برئاسة الرئيس سعد الحريري في «بيت الوسط» مقارنة موقف الرئيس سعد الحريري من تأييد ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية، مكتفية بتجديد موقفها الداعي إلى إنهاء الشغور الرئاسي وانتخاب رئيس. واعتبرت في بيانها «أن الأولوية في هذه الفترة الحرجة والطويلة والخطيرة من الشغور الرئاسي هي لانتخاب رئيس للجمهورية وفقاً للدستور والتزاماً به وتنفيذاً لمواده باعتبار أن الدستور هو الوثيقة الدستورية الوحيدة التي توافق

الجماعة الإسلامية تستقبل وفد تكتل التغيير والإصلاح



استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي ظهر الخميس ١٣/١٠/٢٠١٦ في مركز الجماعة في بيروت وفد تكتل التغيير والإصلاح الذي ضم النواب آلان عون، أمل أبو زيد، وسيمون أبي رميا، بحضور رئيس المكتب السياسي الأستاذ أسعد هرموش، والنائب عماد الحوت.

ورحب الأمين العام بالوفد، وأكد ضرورة إنهاء الشغور في سدة الرئاسة الأولى، وذكر بعض الهواجس التي تشغل عدداً من اللبنانيين والساحة الإسلامية خصوصاً، التي تحتاج إلى طمأنة. وتم الاتفاق على استمرار الحوار والتواصل بين الفريقين.

جرى خلال اللقاء البحث في القضايا اللبنانية، ولا سيما الاستحقاق الرئاسي، وقد أكد وفد التكتل أن مرشحته النائب ميشال عون، وفيه بالحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله وقراره الحر، وأنه منفتح على كل المكونات السياسية من أجل مستقبل البلد.

ثمن النسخة

الاشتراكات

لبنان: ألف ل.ل. سوريا ٥٠٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الإمارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١٠٥ دولار أو ما يعادلها.

خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

احتدمت معركة انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال الأسبوع الماضي، ليس لأن الرأي العام اللبناني بات يستشعر مرارة الفراغ الرئاسي والشغور المفضوح وغير المسبوق في أعلى موقع دستوري في الدولة.. ولكن لأن عددا من رؤساء الكتل النيابية تقلبوا في مواقعهم وتقلوا في مواقفهم، مما جعل كتلهم الحزبية في حيرة من أمرها، وكذلك قواعدهم الشعبية التي عبرت عن تطلعاتها خلال الانتخابات البلدية والاختيارية التي أجريت في شهر أيار الماضي.

صحيح أن العلاقات السياسية أو الحزبية وحتى الشخصية تترك بصماتها في القرار الذي يتخذه الحزب أو الزعيم، لكن ذلك حدوداً وضوابط لا يمكن تخطيها أو القفز من فوقها. ولبنان يحكمه نظام برلماني ديمقراطي، هو كل ما بقي للبنانيين من تراث، وتحكم حياته السياسية موالاة ومعارضة، حملت الأولى عنوان ١٤ آذار، والثانية ٨ آذار، وذلك بالعودة إلى أحداث وقعت عام ٢٠٠٥ بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وقرار انسحاب الجيش السوري بتجمع يوم ٨ آذار في ساحة رياض الصلح لتقول: شكراً سوريا. وحشود أوسع وأكبر في ساحة الشهداء يوم ١٤ آذار مطالبة بالسيادة والاستقلال، مما حمل الحكومة على تقديم استقالتها. وكان من البديهي أن يكون لكل من الكتلتين مرشحها لرئاسة الجمهورية، فقد جرى تقديم أربعة أسماء من الموارنة، اثنين من ١٤ آذار: أمين الجميل وسمير جعجع، واثنين من ٨ آذار: ميشال عون وسليمان فرنجية. وعقد مجلس النواب جلسته الأولى لينتخب واحدا منهم لموقع الرئيس. لكن أياً منهم لم يحقق أغلبية، وهكذا تأجلت جلسات المجلس لعدم توفر النصاب خمسة وأربعين جلسة حتى اليوم. وقد انسحب جعجع والجميل في وقت مبكر، وبقي عون وفرنجية، إلى أن منح الرئيس الحريري تأييده للنائب فرنجية، مما جعل الصراع يدور داخل كتل ٨ آذار بين المرشحين. وهنا دخل تيار المستقبل على خط الصراع بإعلان الرئيس الحريري تأييده للوزير فرنجية، مما أثار حفيظة رئيس حزب القوات اللبنانية، فأعلن تأييده للعماد عون.. إلى أن وصلت المواجهة إلى ما هي عليه اليوم.

والسؤال المطروح هو: على أي أساس يجري تأييد هذا المرشح وسحب التأييد من ذلك؟ فقد كانت القوات اللبنانية بعيدة جداً عن التيار الوطني الحر، لكن ما إن جرى إعلان دعم تيار المستقبل لسليمان فرنجية حتى انتقل الدكتور سمير جعجع لتأييد العماد ميشال عون، على الرغم من الانقطاع الحزبي والسياسي والشخصي بين الرجلين. إذ من المعلوم أن حرباً صروساً نشبت بينهما عام ١٩٨٩ حملت عنوان «حرب الإلغاء» جرى خلالها استعمال كل أنواع الأسلحة وأثقلها سعياً إلى «توحيد البندقية المسيحية»، ولم تنته إلا برحيل ميشال عون إلى فرنسا بعد خروجه من قصر بعبداً لاجئاً، ودخول سمير جعجع السجن بعد محاكمات عاجلة. فإين ذهب هذا التاريخ، وعلى أي أساس يمنح حزب القوات تأييد نوابه للعماد عون؟ الجواب ليس سياسياً، لأن السبب هو أن المرشح الآخر هو سليمان فرنجية، وبينه وبين جعجع ما يطول شرحه!!

في المقلب الآخر.. كيف ولماذا يمنح الرئيس سعد الحريري تأييده للمرشح سليمان فرنجية، دون مقدمات ولا مبررات، مما صدم وفاجأ شارعه السياسي وأدى إلى انقسام في تياره الحزبي؟! ومن المعلوم لدى الجميع أن الحريري يتهم النظام السوري بقتل والده، وفرنجية تربطه علاقات وثيقة بالرئيس بشار الأسد، دون أن يوضح تلك العلاقة أو يحدد مجالاتها، ولا حتى موقفه من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وغير ذلك من القضايا. إلا إذا كان المقصود هو تشتيت الطرف الآخر، الذي انحاز بعضه إلى فرنجية وبعضه الآخر إلى: عون، أو إلى الفراغ كخيار يفضل على تأييده لأي منهما. لكن الأهم من كل ذلك ما هو المشروع السياسي لأي مرشح؟

من البديهي أن يكون لأي مرشح، لأي موقع في الدولة أو المؤسسة في أي من أطراف العالم.. أن يكون لديه مشروع في السياسة والاقتصاد، فضلاً عن القضايا التي تعصف بالمنطقة.. وهذا ما لم يعرفه اللبنانيون عن أي من المرشحين، خاصة أننا نواكب ما يجري في الولايات المتحدة الأميركية إزاء عملية الترشيح للرئاسة الأولى، إذ يخوض كلا المرشحين معارك فكرية وسياسية واقتصادية، وحتى شخصية، ليأتي الرئيس المنتخب وشعبه يعرف كل توجهاته ومواقفه من القضايا الداخلية والعالمية. فماذا عن مشروع ميشال عون في الزواج المدني أو الطائفية السياسية أو مشاركة اللبنانيين في القتال داخل لبنان أو خارجه؟ وكيف هي رؤية سليمان فرنجية من النظام السوري الذي قتل مئات الآلاف من أبناء شعبه، وهل يؤيده في هذا الموقف الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل؟!

وإذا خرجنا من هذه الإشكاليات، أين نحن من السجال الذي نشب بين وزير المالية (علي حسن خليل) ابن حركة أمل، والتيار الوطني الحر الذي تصدى له حين تحدث عن محاذير «العودة إلى الثنائية المارونية - السننية عبر إحياء ما يعرف بميثاق عام ١٩٤٣، في حال وصول عون إلى الرئاسة الأولى»، وعودة الرئيس الحريري إلى السراي الكبير في وسط بيروت.. وقد تعجل ممثل التيار الوطني الحر الوزير السابق سليم جريصاتي بالرد على هذا الطرح بقوله: «نرفض تهديدنا بالحرب الأهلية، فهذا كلام غير مقبول لافي الشكل ولا المضمون، ويصب في فتنة قد تكون غير مقصودة، وسنتصدى لها في مطلق الأحوال». كل ذلك يؤكد أن تأييد هذا المرشح أو ذلك، أو نقل تأييده أو معارضته يتم بشكل اعتباطي، ولا يؤشر إلى نضج سياسي، سواء كان بممارسة التأييد أو المعارضة.

بقي خيار واحد لم يمارسه اللبنانيون، هو إطلاق يد أعضاء المجلس النيابي في اختيار الرئيس والتصويت له، لأن الكتل السياسية متجهة إلى التفسخ والانفراط، وقد ظهر ذلك في أكبر كتلة وأكثرها نشاطاً وحيوية، أعني كتلة تيار المستقبل، ومن حق أي نائب أن ينتخب من يشاء ومن يطمئن لفكره ووعيه السياسي، لأن منح التأييد أو سحبه من هذا المرشح أو ذاك لا ينطلق من وعي فكري أو سياسي، وإنما هو يتقلب مع المصالح والنزوات، في هذا الاتجاه أو ذاك. ■

الديمقراطية اللبنانية تحولات وتقلبات في الموقف السياسي

الملف الرئاسي: المطلوب أن يرفع الرئيس الحريري الراية البيضاء



الحريري وعلي حسن خليل

فقد عبّر عنه الوزير السابق ونام وهاب الذي طالب الرئيس سعد الحريري بـ«استغفار» دمشق عن «آثامه السياسية» حتى يسمح له بالعودة إلى رئاسة الحكومة.

إذا المطلوب من الرئيس سعد الحريري جملة أمور حتى يستطيع الوصول إلى رئاسة الحكومة بعد إعلانه بصورة رسمية تبني ترشيح العماد عون لرئاسة الجمهورية، وهذه الأمور هي:

- التفاهم مع حزب الله على قانون جديد للانتخابات النيابية يضمن للحزب وحلفائه أكثرية نيابية.

- التفاهم مسبقاً على الحكومة وأعضائها وحقائبها، وخصوصاً ما يتعلق بالثلث المعطل حتى يضمن الحزب ولاء الحكومة، دون أن ننسى نص البيان الوزاري للحكومة على دعم المقاومة وثلاثية الجيش والشعب والمقاومة.

- عدم المسّ بتدخل حزب الله في الشأن السوري وفي غيره من البلدان، وإقامة علاقات طبيعية بين لبنان والنظام السوري.

وأوضح أن هذه الشروط السياسية الكبيرة التي تمثل انتحاراً سياسياً للرئيس سعد الحريري هي التي يطالب بها حزب الله أو لا كمدخل لانتخاب رئيس للجمهورية، وهي شروط يبدي الرئيس الحريري قبولاً مضمراً بها، وهو ما عبر عنه الوزير وليد جنبلاط عبر موقع تويتر بالقول: كلمة السر.. الله يستر.

لكن الرئيس سعد الحريري الذي يحاول إحراق كل مراكبه السياسية تحت عنوان محاولة «إنقاذ لبنان» عبر تبنيه ترشيح العماد عون، والقبول أو بالأحرى الاستسلام لشروط «حزب الله» والنظام السوري وإيران، هل يستطيع تحمل هذا الثمن السياسي الكبير سياسياً وشعبياً من أجل إنقاذ نفسه والوصول مجدداً إلى رئاسة الحكومة؟

بالخلاصة، حتى يتم إنجاز الاستحقاق الرئاسي المطلوب ليس فقط تبني ترشيح العماد عون، بل المطلوب من سعد الحريري أن يرفع الراية البيضاء عالياً. فهل يقبل بذلك؟ ■

بسام غنوم

أولاً على «فلان» رئيساً للحكومة كما جاء في خطاب نصر الله في ذكرى عاشوراء الوصول أولاً إلى تفاهات على الحكومة رئيساً وأعضاء وحقائب، والتوصل إلى اتفاق على قانون للانتخاب، وقبل ذلك موقف رسمي وواضح من سلاح حزب الله والمقاومة، والاستراتيجية الدفاعية، ودور الرئاسة الأولى، والتدخل في سوريا وغيرها من البلدان.

ويتماهى الرئيس بري مع حزب الله في هذا الموقف بخصوص رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، والحقائب الوزارية، وهو قال بصراحة إنه لا يقبل أن يقرر جبران باسيل ونادر الحريري كل هذه الأمور وحدهما، وبعد ذلك يطلب منه التوقيع على هذا الاتفاق. فالرئيس بري يرى أن اتفاق عون - الحريري بمعزل عن التفاهم معه أولاً هو بمثابة عودة للثنائية السننية - المارونية مثلما كانت أيام الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، وفي ذلك حسب الرئيس بري انتقاص من دور الطائفة الشيعية، وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً. أما الموقف السوري من اتفاق عون والحريري،

في ظل هذه المعطيات بصر العماد عون ونوابه وحلفاؤه على أن الرئيس سعد الحريري سيعلم هذا الأسبوع تبنيه ترشيح العماد عون لرئاسة الجمهورية، وأن جلسة ٣١ تشرين الأول الجاري قد تكون جلسة الانتخابات التي توصل عون إلى قصر بعبداً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يكفي ترشيح الحريري لعون لإنجاز الاستحقاق الرئاسي أم أن المطلوب هو أن يرفع الحريري الراية البيضاء أولاً؟

يبدو بكل وضوح من السجال الدائر في صفوف فريق ٨ آذار حول توجه الحريري لتبني ترشيح العماد عون أن المطلوب غير ذلك أو أكثر من ذلك إن صح التعبير.

فبالنسبة إلى العماد عون فقط لا غير المطلوب تبني سعد الحريري بصورة رسمية الترشيح، وبذلك تفتح أبواب قصر بعبداً أمام العماد عون. لكن حسابات عون السياسية لا تتطابق مع حسابات «حزب الله» والرئيس بري، والنظام السوري. فبالنسبة إلى «حزب الله»، المطلوب حتى يوافق

يبدو أن الاستحقاق الرئاسي مرشح لمزيد من الأخذ والرد رغم الأجواء الإيجابية التي يحاول العماد عون ونواب التيار الوطني الحر بثها اعتماداً على التفاهات التي جرت بين الوزير جبران باسيل والسيد نادر الحريري والتي قيل إنها تتلخص بقيام العماد عون بتغيير لهجة خطابه السياسي والطائفي تجاه الطائفة السننية في مقابل إعلان الحريري رسمياً تبني ترشيح عون إلى رئاسة الجمهورية.

لكن يبدو أن الرياح السياسية تجري عكس ما يشتهي الجنرال عون الذي اصطدم أولاً بمطلب السلة السياسية التي يطالب بها الرئيس بري كـ«ممر إلزامي» إلى رئاسة الجمهورية، وهو ما رفضه العماد عون والبطريك صفيير على اعتبار أن «سلة بري» هي بمثابة «شروط سياسية غير دستورية» تقيد وتحد من صلاحيات رئيس الجمهورية.

إلا أن «الانتفاضة المسيحية» على سلة بري السياسية لم ترغم الرئيس بري على التراجع عنها، بل ازداد إصراراً وعتاداً وقال إنه لن يخضع للضغوط ولن يقبل بانتخاب عون، وهو ما دفع بالأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى دعوة عون في خطبة عاشوراء إلى التفاهم مع الرئيس بري والنائب سليمان فرنجية حتى تسير أمور ترشيحه سيراً سليماً.

الأمان

عبر شبكة الإنترنت

www.al-aman.com

في ظلّ الخلاف حول ترشيح العماد عون؛

حزب الله وحركة أمل.. بين المواجهة والاتفاق

اغتيال الرئيس رفيق الحريري وحرب تموز ٢٠٠٦ وخروج السوريين من لبنان والتطورات الحاصلة في المنطقة، فالطرفان يدركان أن حجم المخاطر التي تطالهما بشكل مشترك تتطلب التعاون المشترك، ولو أدى ذلك إلى تقديم بعض التنازلات السياسية أو تراجع أحد الطرفين عن بعض المواقف الحادة».

لكن مصادر مراقبة للأوضاع في الساحة الشيعية تعتبر «أن التباينات التي تحصل بين الطرفين تشير إلى وجود منطقتين أو اتجاهين في الساحة الشيعية، سواء على المستوى السياسي أو الديني، وأن هذا التباين يستلزم دائماً السعي الحثيث من أجل منع تحوله من خلاف آني فكري أو سياسي أو إعلامي إلى صراع مفتوح، خصوصاً أن حركة أمل والرئيس نبيه بري لا يزالان يتمتعان بحضور شعبي كبير في الساحة الشيعية، وأنه رغم ضخامة الدور الذي يقوم به حزب الله داخلياً وخارجياً، فإنه لم يستطع تجاوز دور الرئيس بري وحركة أمل في السياسات الداخلية وفي القضايا المحلية وحتى على الصعيد الديني أو الاجتماعي».

وقد توقعت بعض الأوساط المطلعة في حزب الله أن تشهد المرحلة المقبلة زيادة في التواصل بين قيادتي حركة أمل وحزب الله وكذلك بين العماد ميشال عون والتيار الوطني الحر من جهة والرئيس نبيه بري وقيادة حركة أمل من جهة أخرى، وذلك لتخفيف أجواء التوتر والتواصل إلى تسويات واتفاقيات في مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية، ما قد يساعد في تخفيف التوتر بين حزب الله وحركة أمل.

وفي المحصلة يبدو أن الرهان على تحويل الخلافات القائمة اليوم بين حركة أمل وحزب الله إلى صراع مفتوح ليس صحيحاً، لكن ذلك لا يلغي استمرار التباين بين الطرفين في العديد من الملفات. ■

قاسم قصير

ان الشيخ عبد الحسين صادق قريب من الرئيس نبيه بري وحركة أمل.

ويبدو أن هناك نقاطاً أخرى خلافية بين حركة أمل وحزب الله، وتبرز هذه الخلافات إما في بعض المناطق والقرى أو في الجامعات أو على الصعيد الإعلامي والفكري والديني، وأن كانت قيادتا الطرفين تحرصان دائماً على تخفيف أجواء التوتر ومنع تحول أي خلاف إلى صراع مفتوح كما حصل في ثمانينات القرن الماضي.

هل يتحول الخلاف إلى صراع؟

لكن إلى أين سيصل الخلاف السياسي والديني بين حزب الله وحركة أمل؟ وهل سيتصاعد هذا الخلاف في الأيام المقبلة، ولا سيما في حال انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، أم يمكن التوصل إلى تسويات سياسية تساعد في تخفيف أجواء التوتر؟

مصادر مطلعة في حركة أمل وحزب الله لا تتفني وجود بعض التباينات والخلافات، إن على الصعيد السياسي أو الفكري والديني، لكن هذه المصادر تؤكد «أن قيادتي الطرفين تسعيان إلى تخفيف أجواء الخلافات والتوترات وإلى العمل من أجل الوصول إلى تفاهم بين الرئيس نبيه بري والعماد ميشال عون، ولا سيما بعد حسم مسألة ترشيح الرئيس سعد الحريري للعماد عون للرئاسة الأولى».

وتؤكد هذه المصادر «أن الخلافات القائمة لن تصل إلى حد الصراع المفتوح كما حصل سابقاً، لأن التحالف الاستراتيجي القائم بين الحركة والحزب، ولا سيما منذ

بري وعون، ودعا الحزب التيار الوطني إلى التفاهم مع الرئيس بري كي يضمن دعمه لترشيح العماد عون. ويبدو أن التباين الكامل من قبل حزب الله للعماد عون قد أحدث بعض الشرخ في العلاقة بين الحزب والحركة، وأن كان الأمر لم يصل إلى حد الصراع.

ولكن الملاحظ أنه في موازاة هذا الخلاف السياسي، كانت حركة أمل تنشط في تعزيز حضورها الشعبي ان من خلال احياء ذكرى اختطاف الإمام موسى الصدر في صور في ٣١ آب الماضي، أو عبر مجالس عاشوراء هذا العام والتي تميزت بحضور شعبي كبير، لكن اللافت في هذه المراسم هذا العام مشاركة قراء عزاء يتبنون الدعوة إلى التطبير (ضرب الرؤوس بالسيف أو ضرب الأجساد بالسلاسل) وينتصرون بمعظمهم إلى ما يسمى «التيار الشيرازي»، وقد أدت هذه المشاركة إلى قيام حزب الله وأمينه السيد حسن نصر الله بشن حملة قاسية على دعاة التطبير ووصف بعضهم (بالتشيع البريطاني)، لأن من المعروف أن بعض العلماء الشيرازيين يقيمون في لندن وأنه تاريخياً كانت المخابرات البريطانية تشجع التيارات المتشددة عند الشيعة، وقد انتقلت الخلافات إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

كما أن أحد قراء العزاء الشيخ عبد الحميد المهاجر شارك في مجلس عزاء مدينة النبطية التي يشرف عليها امام المدينة الشيخ عبد الحسين صادق، والشيخ المهاجر من علماء التيار الشيرازي وهو يدعو إلى التطبير، وقد نقلت عنه مواقف منتقدة لحزب الله والمقاومة، والمعروف

برزت في الأسابيع الأخيرة تباينات واضحة بين حزب الله من جهة والرئيس نبيه بري وحركة أمل من جهة أخرى في عدة ملفات وقضايا سياسية ودينية، ولعل الخلاف حول دعم ترشيح العماد ميشال عون هو إحدى أبرز القضايا الخلافية بين الطرفين. لكن إلى جانب هذا الملف السياسي الساخن بدأنا نشهد بعض التمايزات على الصعيد الفكري والإعلامي والديني، ولا سيما خلال احياء مراسم عاشوراء. فحزب الله وأمينه العام السيد حسن نصر الله شنوا حرباً قاسية على «ظاهرة التطبير وضرب الرؤوس» في احياء ذكرى عاشوراء واتهموا «التيار الشيرازي» (الذي أسسه المرجع السيد محمد الشيرازي) بتشجيع هذه الظاهرة في مواجهته التحريم الذي أصدره قائد الجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي وعدد من مراجع الشيعة، وأبرزهم المرجع الراحل السيد محمد حسين فضل الله والمرجع الراحل السيد محسن الأمين وعلماء آخرون.

وقد لوحظ أن حركة أمل حرصت خلال احياء عاشوراء على استضافة بعض قراء العزاء الذين يشجعون التطبير أو الذين يُعتبرون أنهم من مؤيدي التيار الشيرازي.

وقد كان لافتاً حجم الإقبال الشعبي الكبير على مجالس العزاء التي تقيمها حركة أمل أو الجهات القريبة منها كالشيخ عبد الحسين صادق في النبطية الذي استضاف قارئ العزاء الشيرازي الشيخ عبد الحميد المهاجر.

فما هي حقيقة الخلافات والتباينات بين حزب الله وحركة أمل، سواء على الصعيد السياسي أو الديني؟ وإلى أين يمكن أن تصل هذه الخلافات في المرحلة المقبلة؟

بين الخلاف السياسي والديني

يمكن القول أن دعم ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة الأولى هو القضية الأبرز في الخلاف بين الرئيس نبيه بري وحركة أمل من جهة، وبين حزب الله من جهة أخرى. فلم يعد خافياً أن بري كان يفضل وصول النائب والوزير السابق جان عبيد إلى الرئاسة الأولى، كما أنه كان من الداعمين لترشيح رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية، وهناك خلافات كبيرة بين بري وعون، إن على صعيد النظرة لاتفاق الطائف وإدارة شؤون الدولة، أو على العديد من الملفات كملف النفط وقانون الانتخابات أو حتى على صعيد الصراع النيابي في بعض المناطق الجنوبية وخصوصاً منطقتي جزين والزهراني.

وقد حصلت عدة محاولات للتقارب بين بري والتيار الوطني الحر، وجرى الاتفاق بين بري والوزير جبران باسيل على ملف النفط، لكن الخلافات بين الطرفين لا تزال قائمة، وقد برز ذلك بوضوح خلال الجلسة الأخيرة لطاولة الحوار الوطني وخروج باسيل من الجلسة محتجاً على إدارة بعض الملفات.

وقد دعا بري مراراً لعقد تسوية شاملة أو ما يسميه «الاتفاق على سلسلة القضايا المرحلة ما بعد انتخاب رئيس الجمهورية»، لكن عون وبعض القيادات المسيحية رفضوا ذلك.

وقد سعى حزب الله إلى تخفيف أجواء التوتر بين

التلويح بالحرب الأهلية.. وإمكانية فرملة الاندفاع الرئاسية!



الكل يدرك في البلد

أن الرئيس بري أدى دور الاطفاشي طوال الفترة السابقة التي امتدت على أقل تقدير منذ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري إلى آخر جلسة للحوار الوطني في عين التينة، وكان دائماً صاحب الحلول «السحرية» التي تخرج الأزمة من عنق الزجاجة في ربع الساعة

في ما لو تمت التسوية بين عون والحريري، فإن ذلك يمكن أن يندرج في إطار استقراء المستقبل والتحذير منه، خاصة أن الرئيس بري يدرك تماماً أن هناك جهات داخلية لا تريد للاستحقاق الرئاسي أن ينجح، بغض النظر عن شخصية الرئيس الذي يمكن أن ينتخب، ويدرك أيضاً أن ما تريده تلك الجهات الانقضاض على كامل البلد، وتحويله إلى حديقة خلفية لبعض الدول الإقليمية، وتحويل كل مكوناته، دون تمييز، إلى مجرد متاريس للدفاع عن المشاريع الطموحة، ويدرك أيضاً جيداً أن أصحاب هذا التوجه يريدون الفراغ الدائم في سدة الرئاسة وفي كل المؤسسات، حتى يفضي هذا الفراغ مستقبلاً إلى حالة من الشلل الكامل للدولة، وجعلها تابعة بشكل أو بآخر لغيرها من الدول. ويدرك الرئيس بري أمام كل ذلك أن إفساح هذا المشروع من خلال إنجاز الاستحقاق الرئاسي بتسوية ثنائية أو غير ثنائية سيجعل أولئك يعودون إلى المربع الأول، وبالتالي فإن أولئك يمكن أن يلجأوا إلى إشعال البلد بالحرب الأهلية حتى لا تستقيم أمور الدولة والبلد وتنتهي قضية الفراغ. وهنا نقول إن الحديث عن الحرب الأهلية جاء في إطار التحذير منها بالنظر إلى نيات البعض، وليس في إطار التلويح بها.

أما إذا كان الحديث حقيقياً وقد سحبه الرئيس بري بعد أن وصلت الرسالة إلى من يعينهم الأمر، فإن ذلك يعني أن البلد بات على حافة الانهيار، وقاب قوسين أو أقل من الانزلاق إلى الحرب المفتوحة في المنطقة، ولربما ما يعطي هذا الانطباع شيئاً من الحدية هو ما كشفته حركة الرئيس بري من عروض عسكرية في ذكرى احياء مراسم عاشوراء هذا العام، فهل بات لبنان على موعد مع ما يجري في المنطقة من حروب وويلات؟ أم أنها فشة خلق وانتهت في وقتها؟! ■

وانل نجم - كاتب وباحث

سريعاً سحب رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، الكلام المنسوب إلى أوساطه عن حرب أهلية تهدد البلد إذا مضت التسوية الثنائية لحل أزمة الرئاسة الأولى بين رئيس «كتل التغيير والإصلاح»، ميشال عون، وبين رئيس «كتلة المستقبل»، سعد الحريري. وقد نفى بري بشكل مباشر الحديث عن تلك الحرب، وأكد أنه مدسوس ولا علاقة لكتلة التنمية والتحرير، أو لحركة أمل به من قريب أو من بعيد، إلا أن ما قيل كان قبيحاً، والرسالة قد وصلت إلى من ينبغي أن تصلهم، خاصة أن معاونه السياسي، علي حسن خليل، قال كلاماً قريباً من ذلك في المجلس النيابي، عندما رفض أي ثنائية مسيحية - سنية تعيد إنتاج صيغة ١٩٤٣ من جديد، وأكد أن من حقهم كتلة أن يبقوا بوجه هذه الثنائية، ويقاوموها بما يملكون، ولكنه أكد في الوقت ذاته أن الكتلة ستحضر جلسة الانتخاب في الحادي والثلاثين من تشرين الأول الجاري، وستصوت إذا حصل التصويت، ضد ترشيح العماد ميشال عون، وستنتقل إلى صفوف المعارضة.

الجماعة الإسلامية تدعو إلى إنجاز الاستحقاق الرئاسي في أسرع وقت

عقد المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان اجتماعه الأسبوعي وناقش التطورات والمستجدات في أزمة الشغور الرئاسي، فضلاً عن القضايا الحياتية التي تعني المواطنين، وأكد الآتي:

- الدعوة إلى إنجاز الاستحقاق الرئاسي في أسرع وقت عبر انتخاب رئيس للجمهورية من خارج الاصطفاف السياسي، متمنياً أن تحمل الجلسة المقبلة للمجلس النيابي انفراجاً عبر انتخاب الرئيس العتيدي.

- دعوة القوى السياسية التي تعطلت عمل الحكومة إلى الكف عن سياسة التعطيل وترتكها لتولي الشأن المعيشي مزيداً من الاهتمام والمتابعة، نظراً لانعكاساته السلبية على حياة المواطنين، وتفعيل دور المؤسسات بما يخدم مصالحهم.

- مناشدة رئيس الحكومة والجيش اللبناني وضع حد للممارسات الخطيرة والاعتداءات التي تستهدف المزارعين في حقولهم في جرد الضنية، نظراً لأن استمرارها يندثر بأوخم العواقب على علاقات حسن الجوار والعيش المشترك، ومطالبة الهيئة العليا للإغاثة التعويض عليهم وعلى مزارعي بلدة عرسال الذين خسروا مواسمهم الزراعية.

- التحذير من أن استهداف أهل الأرض في سوريا والعراق بتجهيرهم من مدتهم وقرامهم، يأتي في سياق التطهير المدرس الذي يمكن أن يجر إلى فتن كثيرة قد تمتد إلى أماكن أخرى، وتريد إشعال المزيد من الحروب في المنطقة.

معارك عنيفة في حلب.. والمعارضة تتصدى لهجمات النظام فصائل معارضة ترفض الانسحاب من حلب



غارات مستمرة

وفي ريف إدلب المجاور لحلب استهدف الطيران الحربي مشفى بلدة سرجة الميداني، وأخرجته من الخدمة وأوقعت إصابات في صفوف الكادر الطبي، كما أغارت الطائرات على مدينة خان شيخون وقرية بينين بجبل الزاوية، وأيضاً بلدة الناجية غرب إدلب، حسب شبكة شام.

أما في ريف حماة جنوبي إدلب فأفاد مراسلون أن مدفعية وطائرات النظام استهدفت بكثافة بلدتي طيبة الإمام وصوران التي تسيطر عليهما المعارضة في ريف حماة الشمالي، ما أدى إلى دمار كبير أصاب المنازل السكنية والممتلكات، بالتزامن مع حركة نزوح للأهالي باتجاه مناطق أكثر أمناً.

وأضافت المصادر أن حملة القصف تأتي ضمن محاولات النظام المستمرة لاستعادة المناطق التي خسرها لحساب المعارضة.

وفي محافظة حمص جنوب حماة قالت شبكة شام إن الطيران الحربي شن غارات استهدفت مدينتي

أعلنت فصائل المعارضة السورية تصديها لمحاولات تقدم قوات النظام في عدة أحياء محاصرة في حلب وكبدتهم خسائر، بينما تعرضت المدينة لغارات عدة أوقعت ضحايا، رغم الهدنة المعلنة من روسيا. في غضون ذلك سيطر الجيش الحر على قرى بريف حلب الشمالي بعد معارك مع تنظيم الدولة، في حين تعرضت أرياف دمشق وحمص وحمص وحماة وإدلب لغارات كثيفة خلفت قتلى وجرحى ودماراً.

وأفاد ناشطون أن كتائب المعارضة تصدّت لهجمات النظام في أحياء الشيخ سعيد وحلب القديمة والحرايبة والإندارات ومنطقة مساكن ١٠٧٠ في مدينة حلب، كما جرت اشتباكات عنيفة مع قوات النظام على جبهتي عزيمة بريف حلب الجنوبي والعيوجة بريف حلب الشمالي.

وقالت شبكة مسار المعارضة إن المواجهات على جبهات حلب التي استمرت عدة ساعات أدت إلى مقتل عشرة من عناصر النظام وجرح آخرين.

ورغم الهدنة التي أعلنتها روسيا شنّ الطيران الحربي الروسي والتابع للنظام غارات قبل وبعد الموعد المحدد لوقف القصف، أصابت أحياء كرم الطراب والحرايبة وباب النصر وبستان القصر والصابور والصالحين والفردوس والكلاسة والزبدية والسكري بمدينة حلب، وأدت إلى مقتل خمسة مدنيين على الأقل في حيّ بستان القصر وجرح آخرين في المناطق الأخرى. كما توسع القصف ليصل إلى بلدات في ريفي حلب الغربي والجنوبي.

في تطور آخر سيطر الجيش الحر ضمن معركة درع الفرات بإسناد من المدفعية التركية على قرى العيون والباروزة وطونزة والواش وتل مالد والسيد علي بعد معارك عنيفة ضد تنظيم الدولة شمال حلب.

تلبيسة والرسن بالريف الشمالي أوقعت ثلاثة قتلى من المدنيين وعدداً من الجرحى.

ولم تستثن الغارات ريف دمشق، حيث تعرّضت مدينتا دوما وجسرين وبلدات الريحات والشيفونية وحوش نصري بالغوطة الشرقية لقصف جوي كثيف وسط اشتباكات عنيفة على عدة نقاط في جبهات

الريحان وتل كردي، حيث تمكنت قوات النظام من السيطرة على نقطتين.

وفي دير الزور شرقاً دارت اشتباكات عنيفة على جبهات حي الحويقة بين تنظيم الدولة وقوات النظام تمكن فيها التنظيم من استعادة السيطرة على النقاط التي خسرها في الأيام الماضية، في حين شنّ الطيران الحربي غارات استهدفت مشفى ميدانياً في قرية عكيدات وأدت لسقوط جرحى بين المدنيين، ودمرت غارة جسر البصيرة بشكل شبه كامل، كما شهد محيط المطار العسكري اشتباكات عنيفة ترافقت مع غارات جوية.

فصائل ترفض الانسحاب

من جهتها أعلنت فصائل المعارضة السورية المسلحة يوم الثلاثاء رفض أي انسحاب للمقاتلين من مدينة حلب، بعدما أعلنت روسيا وقف الضربات الجوية، حتى يتسنى فصل مقاتلي جبهة فتح الشام عن غيرهم من الفصائل المقاتلة.

وقال زكريا ملاحجي المسؤول السياسي لتجمع «فاستقم» الذي يتخذ من حلب قاعدة له إن «الفصائل

ترفض الخروج بالمطلق والاستسلام». من جهته، قال القيادي في حركة أحرار الشام الإسلامية الفاروق أبو بكر «إن مقاتلي المعارضة سيواصلون القتال»، مضيفاً أن حلب لا يوجد فيها أي «إرهابي» وأنهم مستمرون في حمل السلاح للدفاع عن «شعبنا الأعزل وحتى سقوط النظام» السوري.

في غضون ذلك، قال المتحدث باسم المكتب الأممي لتنسيق الشؤون الإنسانية ينس لاركه إن الأمم المتحدة لا تملك الضمانات الأمنية التي تحتاجها لتنفيذ عمليات إنسانية في شرق حلب أو إجلاء المرضى والمصابين من المدينة. وأضاف أنه لا بد من الحصول على جميع الضمانات «قبل أن نتمكن من القيام بأي شيء هادف مثل إجلاء المرضى والجرحى، ولإدخال أي شيء إلى المدينة الواقعة تحت الحصار».

وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أعلن أن قواته وقوات النظام السوري أوقفت الغارات الجوية على مدينة حلب، مشيراً إلى أن وقف المبكر للضربات الجوية على حلب ضروري لإدخال «الهدنة الإنسانية» المقررة بعد غد الخميس.

موسكو: أوقفنا الغارات

في سياق متصل قال السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين يوم الثلاثاء إن روسيا وسوريا قررتا وقف الضربات الجوية مبكراً على شرق حلب لمنح المنظمة الأمنية وقتاً للاستفادة من الهدنة، وذلك بعدما طالبت الأمم المتحدة موسكو ودمشق وفصائل المعارضة السورية المسلحة بضمانات لسلامة عمال الإغاثة من أجل إدخال المساعدات إلى شرق المدينة المحاصر. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إن وقف الغارات على حلب «بادرة حسن نية» من الجيش الروسي، وليس مرتبطاً بالانتقادات التي وجهتها فرنسا وألمانيا.

وتقدر الأمم المتحدة أن ٢٧٥ ألف مدني وثمانية آلاف مقاتل محاصرون في أحياء حلب الشرقية الخاضعة لسيطرة المعارضة، ويعيشون في ظروف إنسانية صعبة في ظل اشتداد الغارات الجوية والحصار وتعذر إدخال المساعدات الإنسانية منذ ثلاثة أشهر. ■

الخيارات التركية بين درع الفرات ومعركة الموصل

وحتى حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي يضيف على المشهد تعقيدات بالغة.

إصرار أنقرة على المشاركة - مع الأطراف المحسوبة عليها - في معركة الموصل يستهدف ثلاثة سياقات، أولها تقليل مخاطر الاستقطاب الطائفي الذي كان أحد أهم أسباب ظهور داعش في حال مشاركة قوات الحشد الشعبي في العملية واستقرت في الموصل ذات الأغلبية السنية، وثانيها تثبيت حالة من الاستقرار في المشهد السياسي العراقي بما يمنحها شيئاً من التوازن النسبي في تنافسها مع إيران، وثالثها إعاقه محاولات حزب العمال الكردستاني والمجموعات المرتبطة به لكسب المشروعية الدولية عبر المشاركة في المعركة على غرار ما فعله امتداده السوري «حزب الاتحاد الديمقراطي».

بيد أن الموقف التركي يبدو ضعيفاً بسبب معارضة الحكومة المركزية في بغداد للوجود التركي على أراضيها، فضلاً عن عدد من التصريحات الأميركية التي صبت في مصلحة العبادي ودعت إلى ضرورة التوافق التركي مع الجانب العراقي بخصوص معسكر بعشيقية ومعركة الموصل، باعتبار أن حكومة العبادي ذات سيادة على أراضيها وهي الجهة المخولة بشأن القرار العراقي، وهو ما يضع أنقرة أمام تهديد استصدار قرار يدينها من مجلس الأمن بعد أن تغيرت بعض الظروف التي منعت صدوره سابقاً على مستوى العلاقة مع كل من واشنطن وموسكو.

راوحت التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأتراك بين تأكيد حرصهم على أمن العراق ووحدة أراضيه وبين الإصرار على عدم سحب قواتها، وصولاً لاعتبار تصريحات الرئيس العراقي (العبادي) «خطيرة ومستفزة» على لسان رئيس الوزراء التركي ونصحته بالاهتمام بما «يجب عليه عمله وليس لوم تركيا» التي تساعد على القيام به.

تشير التقديرات التركية إلى توافق رغبة عدة أطراف بعرقلة مشاركتها في معركة الموصل حتى لا تكون لها كلمة في مستقبل العراق، بينما تسعى هي بكل ما تستطيع للمشاركة بنفسها إضافة إلى القوات التي تشرف على تدريبها في معسكر بعشيقية، أي قوات الحشد الوطني الذين يقدر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف، إضافة إلى نحو ألفين من البشمركة العراقية على أقل تقدير.

حسابات ما بعد داعش

من الواضح أن موقف حكومة العبادي تجاه تركيا سياسي بامتياز ولا يتعلق بالسيادة، ليس فقط لعدم اعتراضها على الوجود العسكري لدول أخرى كما تقول أنقرة، ولكن أيضاً لأن المعسكر موجود منذ مدة دون ضجيج، بعد أن نتجت الأزمة التي أثارها بغداد في كانون الأول الفائت (إثر زيادة أنقرة لعدد قواتها في المعسكر) عن توصية من مجلس الأمن للطرفين بحل المسألة من خلال الحوار الثنائي المباشر.

يتعلق الأمر إذن بمرحلة ما بعد داعش، باعتبار أن من سيشارك في عملية «التحرير» سيساهم في صياغة التركيبة المجتمعية للموصل والسياسية للعراق مستقبلاً، ولذلك فثمة حرص شديد من مختلف الأطراف على المشاركة في العملية، بدءاً من الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي، مروراً بالحشد الوطني والبشمركة العراقية، وصولاً إلى التحالف الدولي وتركيا

أميركياً، حيث تريد واشنطن أن يكون للمعركة قيادة موحدة ودرجة عالية من التنسيق بعيداً عن الخلافات الداخلية والاحتكاكات الجانبية.

يكمن الحل الواقعي إذن في مبادرة تركية للحوار مع بغداد، وتقديم طمانينات لها بخصوص الوجود العسكري التركي على أراضيها والأهداف المتوخاة منه. تتضمن هذه المبادرة رضى تركيا بإشراف الحكومة المركزية على معسكر بعشيقية والتنسيق الكامل معها بخصوص معركة الموصل والقوات المشاركة فيها، واستعداد أنقرة لتدريب أي قوات تختارها بغداد.

بمعنى الاعتراف بسيادة الأخيرة واحترام قرارها، مع تكريس مشاركة تركيا ضمن التحالف الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة، وهي النقاط التي كانت أنقرة قد خاضت نقاشات مع بغداد بخصوصها ووصلت إلى مراحل متقدمة قبل أن يفشلها الضغط الإيراني، وتبدو تركيا اليوم حريصة على إعادة تفعيلها، بوساطة من واشنطن أو ربما موسكو، التي باتت اليوم تتمتع بعلاقة جيدة مع الطرفين. ■

دعوة لتشكيل «رباعية دولية» لتعجيل إعمار غزة

المؤسسات والأفراد إدخال مواد البناء. وأشار إلى أن تصريحات إسرائيل بإعادة فتح المعابر في الأعياد ما هي إلا تضليل للرأي العام، لأن القطاع أصلاً مغلق منذ عشر سنوات، وما يفتح بهذه المناسبات هما معبراً كرم أبو سالم وبيت حانون، ويعملان بشكل جزئي.

واعتبر الخضري أن ممراً بحرياً مرتبطاً بميناء وسيط بوجود رقابة أوروبية عليه يعد حلاً سريعاً من شأنه أن ينهي الحصار البحري المفروض على القطاع.

وشدد على أن ذلك لا يعد بديلاً لفكرة الميناء البحري لغزة، وإنما باعتباره حلاً مؤقتاً لرفع الحصار.

كما دعا الخضري مصر إلى دور أكبر واستئناف جهود المصالحة الفلسطينية، وشكرها على فتح معبر رفح البري استثنائياً مؤخراً، لكنه دعاها لفتح المعبر بشكل دائم. ■

قال النائب جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إن عملية إعادة إعمار غزة بطيئة جداً، وإن ثلاثة آلاف منزل فقط أعيد بناؤها من أصل ١٢ ألفاً دمرتها إسرائيل أثناء عدوانها على قطاع غزة صيف عام ٢٠١٤.

وفي مؤتمر صحفي بمدينة غزة، اعتبر الخضري أن ما يجري في القطاع هو فرض للحصار أمراً واقعاً، وأن الضغط الإسرائيلي المستمر يزيد الأوضاع الإنسانية سوءاً.

وطالب الخضري الأمم المتحدة بتشكيل رباعية دولية للعمل من أجل رفع الحصار عن غزة، مشيداً بدعوة المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (نيكولاي ملادينوف) من غزة مؤخراً بضرورة رفع الحصار.

ولفت الخضري إلى أنه منذ أيار الماضي، أغلقت إسرائيل ما يعرف بـ«نظام إدخال مواد البناء» ولا يسجل أحد سواء من أصحاب البيوت المدمرة أو



إلغاء الانتخابات البلدية.. وأزمة عباس إزاء أي إجراء ديمقراطي

ضوء رؤية تنطلق من ضرورة توحيد الصف الداخلي للحركة في مواجهة حماس، إلا أن عباس ما زال يماطل في قبول مطالب الرباعية التي لجأت إلى استدعاء شخصيات حوله لإقناعها بالمصالحة مع دحلان، دون أن يسفر ذلك عن أي شيء حتى الآن.

كما أن مشاركة الرئيس الفلسطيني في جنازة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أكلت أيضاً من رصيد عباس، حيث عمت الضفة الغربية مظاهرات منددة بالمشاركة اضطرت الأجهزة الأمنية للتعامل معها، في واحدة من أندر الاحتجاجات في الضفة ضد عباس.

الخيارات والبدائل

قد لا يكون دحلان هو الخيار الأمثل حالياً في خلافة عباس، ولكنه قد يستغل بشخصيات فلسطينية قوية قد ترث عباس، ومنهم مروان البرغوثي المعتقل لدى إسرائيل حالياً، وناصر القدوة (الذي حرصت دوائر عربية على إظهاره كبديل قادم) وغيرهم.

وهكذا يواجه عباس تحديات داخلية في تنظيم فتح وفي الشارع الفلسطيني الساخط على مشروع التسوية الذي لم يحقق نتائج، إلا التعاون أمنياً مع الاحتلال واعتقال المعارضين والمقاومين وتقديم المعلومات عنهم للاحتلال.

وفي ضوء هذه الأوضاع والتدخلات، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال يشكل الرقم الصعب في المعادلة، إذ يستمر في فرض خياره المقاوم وتعزيز إمكاناته وضرب خيارات الآخرين ومحاولاتهم إنهاء القضية بئمن بخس، لا يتجاوب مع الثوابت الوطنية ويفرط بالقدس واللاجئين وبمعظم الأراضي الفلسطينية.

الغلبة في نهاية المطاف لن تكون إلا لهذا الشعب، وليس أمام الجميع إلا التجاوب معه والكف عن اللعب بقضيته؛ لأن ذلك ببساطة هو خيار فاشل لا محالة. ■

بقلم: ماجد أبو دياك

مع الاحتلال، وهو برنامج غير مقبول ولا مستوعب فلسطينياً.

وكان عباس حاول تسويق مقولة مفادها أنه يستطيع حتى آخر لحظة التحكم بنتائج الانتخابات، ولن يسمح لحماس بتحقيق انتصار فيها، إلا أن ذلك لم يقلح، خصوصاً أن حماس نجحت بحملتها في غزة لوقف ترشيح بعض رجال فتح في ضوء سجلهم العدلي، وتحقق بالتالي ما كان يتخوف منه الجميع بتعزيز حماس لمواقعها في النظام الفلسطيني استعداداً للانتخابات التشريعية والرئاسية.

قيادة لمواجهة حماس

وهكذا سقطت السلطة الفلسطينية في أول اختبار ديمقراطي، كما فشلت في استئثار مساعدات أوروبية، حيث لا تسمح سياسات هذه الدول بتقديم المساعدات إلا لبلديات منتخبة!

إلا أن ما أقدمت عليه السلطة الفلسطينية لم يكن نهاية المطاف، فقد فتح ذلك الباب واسعاً أمام تدخل الرباعية بشكل أكبر في فرض قيادة بديلة عن عباس حين رأت أنه استنفذ دوره ولم يعد قادراً على تقديم تنازلات أكبر لإسرائيل.

ونجحت الرباعية في إلزام عباس بإعادة عدد من المفصولين والمقربين من دحلان إلى حركة فتح، وذلك في

ضغوط الرباعية وفشل فتح

ولاشك أن قرار المحكمة العليا جاء بأوامر من عباس، لا سيما أن المتقدمين بالطعن هم من فتح. وكان دور الرباعية العربية في هذا الأمر واضحاً بدءاً بإقناع عباس بإبراز قائمة واحدة للحركة، تضم مرشحي خصمه اللدود محمد دحلان، وصولاً إلى قبول المحكمة العليا للطعن المقدم من أحد كوادر فتح؛ متعللاً بعدم شمولها للقدس، وأن غزة أصبحت خارج ولاية السلطة إثر عملية الحسم عام ٢٠٠٧.

ولم تلجح الإجراءات التي اتخذتها السلطة بما فيها التهديد بقطع رواتب المنتهين إلى فتح إن هم لم يصوتوا لها، في تحسين موقف فتح التي بقيت تعاني من التشرذم والتشتت، وتمسك ببرنامج أممي للتعاون

كشفت إلغاء محكمة العدل العليا للانتخابات البلدية التي كانت مقررة في الثامن من هذا الشهر عن أزمة تعيشها السلطة الفلسطينية، وعلى الأخص رئيسها محمود عباس في ظل ضغوط إسرائيلية وعربية لورائته وتراجع شعبيته عند الفلسطينيين، بعد تعزيبه بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز.

فقد جاء قرار المحكمة بعد معارضة للانتخابات في أوساط قيادات حركة فتح، وقبول المحاكم المحلية في قطاع غزة لطعون قدمتها حماس ضد مرشحين من فتح، الأمر الذي أدى إلى إضعاف موقف هذه الحركة في ظل صراعات داخلية فيها، واقفادها لمرشحين أقوياء في مواجهة مرشحي حماس أو القوائم التي تدعمها.

كما جاء أيضاً في ضوء تمكن حماس من دعم قوائم قوية في الضفة، ولجوء أجهزة الأمن الفلسطينية

والإسرائيلية لتهديد مرشحي هذه الحركة ومنعهم من الاستمرار في الترشح في بعض المدن مثلما حصل في الخليل، الأمر الذي كشف ضعف موقف فتح في الضفة أيضاً بسبب الفساد في أجهزة السلطة، وفشل مفاوضات التسوية السياسية في تحقيق أي إنجاز للفلسطينيين.



مشعل وهنية يلتقيان بأمر قطر في الدوحة



التقى رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خالد مشعل ونائبه إسماعيل هنية بأمر دولة قطر الشيخ تميم بن حمد. وقال بيان لحركة حماس إن مشعل وهنية أعربا عن شكرهما للجهود التي تبذلها قطر في دعم قضية فلسطين وصمود شعبها، وخاصة مشاريع الدعم والإعمار في قطاع غزة.

بيان إن هنية سيعقد لقاءات مع قادة الحركة، وسيعود بعدها إلى قطاع غزة عقب انتهاء زيارته. يشار إلى أن قطر تعتبر داعماً رئيسياً للفلسطينيين سياسياً ومادياً، وقد قدمت منحة بقيمة ٤٠٧ ملايين دولار للمساهمة في إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي على غزة. وقد أنجزت العديد من المشاريع الإعمارية والبنى التحتية هناك، وسلمت آلاف الوحدات السكنية للمتضررين. ■

وأشار البيان إلى أنه تم خلال اللقاء بحث آخر مستجدات القضية الفلسطينية وخصوصاً الأوضاع في مدينة القدس المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة. وذكر أن أمير قطر أكد موقف بلاده الثابت تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة حتى تحقيق مطالبه المشروعة.

وكان هنية قد وصل إلى قطر الشهر الماضي بعد أدائه فريضة الحج، وقالت حركة حماس حينها في

عملية مصباح القدس دعوة إلى العمل المنظم

بقلم: د. مصطفى الصواف

راهن الاحتلال الصهيوني على قوته الأمنية والاستخباراتية والعسكرية، وعلى تعاونه الأمني مع أجهزة أمن السلطة في رام الله في السيطرة على انتفاضة القدس التي يقودها شباب وشابات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس.

وظن في لحظة ما أنه تمكن من إخماد جذوتها والسيطرة عليها، وكان مقياسه في ذلك انخفاض عدد العمليات في الشهور الأخيرة بالقياس بالشهور التي سبقتها، واعتبر ذلك مؤشراً على نجاحه في السيطرة على الانتفاضة.

وجاءت عملية الشهيد البطل مصباح أبو صبيح البطولية في منطقة الشيخ جراح، التي استخدم فيها سلاحه الرشاش للرد على مزاعم الاحتلال بالقضاء على الانتفاضة، هذه العملية التي أدت إلى مقتل وإصابة ثمانية، اثنان منهم قتلى على الأقل، إلى جانب أنها أفضت مضاجع الاحتلال وشكلت صفة قوية لأجهزته الأمنية وخلطت كل الأوراق، وأظهرت هشاشة منظومته الأمنية وسهولة خداعها، كما فعل الشهيد مصباح منفذ العملية التي كانت أجهزة الاحتلال الأمنية تنتظره كي يسلم لها نفسه في نفس يوم العملية، ليقتل في سجونها حكماً بالسجن لمدة أربعة أشهر لنشاطه في القدس والمسجد الأقصى، الذي اعتقل من أجله مرات عديدة، وأبعد عنه لنفس الأسباب.

كان الاحتلال يظن أن الشهيد أبو صبيح كان يحضر ملابس السجن، وإذا به كان يحضر سلاحه (١٦ م) من أجل الانتقام من الاحتلال على إرهابه وبطشه ونازيته في القدس وفلسطين، ليسلم بعدها روحه لخالقه شهيداً كما أحب ويحب كل مؤمن أن يلقى الله شهيداً، فصدق الشهيد مصباح الله فصدق الله، أما الجسد فليفعل به الاحتلال ما يشاء، وستضمه أرض فلسطين سواء في القدس أو أي مكان آخر منها، فكل فلسطين هي أرض طاهرة مباركة.

نسي الاحتلال أن انتفاضة القدس التي مر عليها العام الأول ودخلت في العام الثاني تعتمد على الفردية دون التنظيم بشكل مباشر أو غير مباشر، والعمل الفردي يحتاج إلى وقت أكثر من العمل المنظم.

العمل الفردي يحتاج إلى جهد ووقت ومال، وهذا ربما الذي اعتقد العدو من خلاله أنه تمكن من القضاء على الانتفاضة، الفرد الذي يريد تنفيذ عملية يقوم من ألف إلى ياء العملية معتمداً على ذاته، فالتفكير يحتاج إلى وقت لاتخاذ القرار، وبعد اتخاذ القرار هو يحتاج إلى عملية رصد للمكان الذي حدده لتنفيذ العملية، وفي المكان يتم تحديد الهدف، وبعد تحديد الهدف هو بحاجة لتحديد الوقت الأنسب للتنفيذ وهذا يحتاج وقت طويل، ثم تأتي مرحلة التحضير اللوجستي للأدوات المراد تنفيذ العملية بها، وهذه تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد والمال.

وعليه، يكون هناك طول في الفترة الزمنية بين العملية والأخرى، وهذا عكس العمل المنظم الذي يعتمد على فريق عمل، والمنفذ فقط يتلقى الأوامر بالتنفيذ وفق خطة معدة لها ومحدد زمانها ومكانها ومتوافر لها كل الإمكانيات، وما على المنفذ إلا أن يكون على استعداد نفسي وموافقة على التنفيذ، وفي ذلك توفير لكثير من الجهد والوقت والمال.

اليوم، وبعد مرور عام على انتفاضة القدس، بات العمل المنظم ضرورة من ضروريات استمرارها ونجاحها، وهذا يحتاج إلى وقفة مع الذات من قبل القوى المقاومة كي تعمل على إمداد هذه الانتفاضة بكل الوسائل والإمكانات، حتى تستمر وتراكم إنجازاتها وتحقق المكاسب المختلفة منها، لأن مرحلة الفردية في العمل المقاوم استنفدت هدفها في أنها رسخت هذه الانتفاضة على أرض الواقع، وحققت بعض أهدافها في إيجاد حالة من الخوف والرعب والقلق، وأوقعت في صفوف الاحتلال خسائر بشرية ومادية، رغم فارق الإمكانيات بين عمل الفرد وعمل جيش دولة تعاونه أجهزة أمن السلطة. ■

اليونسكو: لا ارتباط دينياً بين اليهود والمسجد الأقصى

ويستنكر بشدة الاقتحام المتواصل للمسجد الأقصى من قبل «متطرفي اليمين الإسرائيلي والقوات النظامية الإسرائيلية».

ورحبت حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، على لسان الناطق باسمها سامي أبو زهري بقرار منظمة اليونسكو، معتبراً القرار «انتصاراً سياسياً للقضية الفلسطينية، وتثبيتاً لحقنا الديني والوطني في المسجد الأقصى».

وأكد أبو زهري، أن القرار «ينسف الرواية الإسرائيلية التي ربطت الاحتلال الإسرائيلي بقصة الهيكل المزعوم»، مثنياً دور المنظمة الدولية و«كل الأطراف والدول التي صوتت لصالح هذا القرار التاريخي»، مطالباً مؤسسات المجتمع الدولي، ب«مواصلة هذه الخطوات المنصفة لشعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية».

من جهتها قررت «إسرائيل» وقف تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، بسبب القرار الذي تبنته، وقوبل قرار اليونسكو بردود فعل غاضبة في «إسرائيل»، مع اتهام البعض للهيئة الأممية «بمعاداة السامية». ■

صادقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) خلال اجتماع يوم الخميس ١٠/١٣ في العاصمة الفرنسية باريس على قرار ينفي وجود ارتباط ديني أو تاريخي لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق.

وصوتت ٢٤ دولة لصالح القرار وامتنعت ٢٦ عن التصويت، بينما عارض القرار ست دول وتغيبت دولتان، وتم تقديمه من قبل سبع دول عربية، هي الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وعمان وقطر والسودان. وجاء في نصه بشأن المسجد الأقصى أنه يطالب إسرائيل باتاحة العودة إلى الوضع التاريخي الذي كان قائماً حتى أيلول ٢٠٠٠، إذ كانت دائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية السلطة الوحيدة المشرفة على شؤون المسجد.

كما يدين مشروع القرار الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة والتدابير غير القانونية التي يتعرض لها العاملون في دائرة الأوقاف الإسلامية، التي تحد من تمتع المسلمين بحرية العبادة ومن إمكانية وصولهم إلى المسجد الأقصى.

اجتماع الرياض يؤكد عمق العلاقات الخليجية التركية في ظل إدانة للعجز الدولي إزاء سوريا

مشاكل وارتكبت جرائم في أماكن مختلفة في العراق «وإذا ما دخلت الموصل قد تحدث كوارث».

وأضاف الجبير أن من الأفضل أن يستخدم العراق جيشه الوطني وأبناء المناطق إذا أراد مواجهة تنظيم الدولة وتفاذي سفك الدماء بين أبناء العراق، لأن يستخدم عناصر محسوبة على إيران ومعروفة بالطائفية المتشددة.

من جهة أخرى، عبر الاجتماع الخليجي التركي عن رفض إقرار الكونغرس الأميركي قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا)، وأكد أنه يخالف مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب الوزراء عن الأمل بأن يتم إعادة النظر في هذا التشريع.

وقد أكد الجانبان الخليجي والتركي أهمية تطوير التعاون الاقتصادي بينهما، وقال وزير الخارجية السعودي خلال المؤتمر الصحفي إنه تم بحث منطقة التجارة الحرة بين الجانبين، لافتاً إلى وجود إجماع على أهمية الاستعجال في تكثيف العلاقات في كل المجالات، والمضي قدماً في تفعيل الاتفاقيات التي يتم التشاور حيالها من أجل إنهاؤها خدمة لمصالح الطرفين. ■

الموصل المرتقبة، وأعاد البيان التذكير بالانتهاكات التي ارتكبتها تلك الميليشيات ضد سكان المناطق المستعادة من تنظيم الدولة الإسلامية. وخلال المؤتمر الصحفي، رد الجبير على سؤال بشأن مشاركة الحشد الشعبي في المعركة المرتقبة لاستعادة الموصل من تنظيم الدولة، قال إن الحشد مليشيا طائفية انتماؤها لإيران، وسببت



اختتم في العاصمة السعودية الرياض الاجتماع الوزاري المشترك لوزراء خارجية دول مجلس التعاون مع تركيا، وذلك في إطار الحوار الاستراتيجي القائم بين الجانبين، وأكد الوزراء عمق العلاقة بين دول الخليج وتركيا.

وناقش الاجتماع الوزاري المشترك -الذي عقد يوم الخميس ١٣/١٠ عدداً من الملفات الهامة بالمنطقة، في مقدمتها الأزمة السورية والأوضاع في اليمن وفلسطين وقضايا مكافحة الإرهاب، وعلى رأسها الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن الاجتماع ناقش سبل إنهاء الأزمة السورية، وإن دول الخليج وتركيا تؤدي دوراً مهماً في هذا الشأن، مؤكداً أن سبل حل الأزمة ستكون وفقاً لقرارات مؤتمر جنيف الأول وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

كما أكد الجبير سعي بلاده لإيجاد حل سياسي في اليمن بناء على المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل وقرارات مجلس الأمن الدولي، لإخراج البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم.

تركيا والخليج

وكان الأمين العام لمجلس التعاون عبد اللطيف الزباني قال إن الاجتماع يبحث سبل تعزيز علاقات التعاون المشترك في مختلف المجالات بين مجلس التعاون وتركيا، تنفيذاً لما تتضمنه خطة العمل المشترك بين الجانبين.

وقد عمق الاجتماع العلاقات الخليجية مع تركيا، حيث دعا الجبير ونظيره التركي مولود جاويش أوغلو إلى تطويرها، والمضي قدماً في تفعيل الاتفاقيات التي تم توقيعها؛ خدمة لمصالح شعوب كلا الجانبين.

وقال جاويش أوغلو إن الاجتماعات التركية الخليجية ستكون منتظمة، ودعا إلى إعادة بحث منطقة التجارة الحرة بين تركيا ودول الخليج، وتحديد اللجان التقنية والفنية للمضي قدماً فيها، مشيراً إلى أن هناك زيارة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان للسعودية، لكنه لم يحدد موعداً.

العلاقة بإيران

وفي ما يتعلق بالعلاقة مع إيران، التي ركز عليها الجانبان، قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن إيران تعرف ما المطلوب منها لبناء علاقات أفضل، مضيفاً أن ذلك يبداً بأن تكف طهران يدها عن المملكة

وحلفائها، وألا تدعم الإرهاب أو تتدخل في شؤون دول المنطقة.

كما دعا أوغلو إيران إلى أن تمارس دوراً إيجابياً في المنطقة بعيداً عن الطائفية والمذهبية، وألا تتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأبدي استعداد بلاده للعب دور الوسيط بين الرياض وطهران إذا طلب منها ذلك.

وفي ما يتعلق بالأوضاع في العراق، دعا الجبير لإشراك كل الأطراف في العملية السياسية هناك، ورأى أن مشكلة العراق الكبرى تكمن في الطائفية، واصفاً الحشد الشعبي بأنه مليشيا طائفية، وأن ولاءها لإيران.

وفي السياق ذاته، دعا وزير الخارجية التركي العراق إلى مشاركة أهل الموصل في تحريرها، وعدم تسليمها للمليشيا الحشد الشعبي.

العجز الدولي إزاء سوريا

وانتقدت دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا العجز الدولي إزاء سوريا. وقد كانت الأوضاع في سوريا محل اهتمام في البيان الختامي للاجتماع الخليجي التركي، حيث أكد أهمية التوصل إلى حل سلمي يضمن انتقالاً سياسياً في سوريا، كما أدان العمليات العسكرية بمدينة حلب من جانب قوات النظام وحلفائها.

اليمن والعراق

كما تطرق البيان إلى الوضع في اليمن، حيث دعا إلى ضرورة إيجاد تسوية سلمية وشجبت أعمال الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح داخل اليمن وفي باب المندب.

وفي الشأن العراقي، أعرب الوزراء عن قلقهم حيال خطط إشراك الميليشيات الطائفية في معركة استعادة

كتائب القسام تتوعد الاحتلال بمفاجآت بشأن الأسرى



قال «أبو عبدة» الناطق باسم كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إن الاحتلال يتهرب من دفع الاستحقاقات لصفقة تبادل جديدة، ويحاول نشر الأكاذيب وتضليل جمهوره. وفي كلمة مسجلة في الذكرى الخامسة لصفقة وفاء الأحرار، توعد أبو عبدة الاحتلال الإسرائيلي بمفاجآت بشأن حرية الأسرى ستأتي في الوقت المناسب. وأكد أن «إسرائيل ستدفع الثمن شاءت أو أتت، وستأتي مرغمة، وستعم الفرحة أرجاء فلسطين».

وكانت كتائب القسام قد كشفت مطلع نيسان الماضي لأول مرة، عن وجود أربعة جنود إسرائيليين أسرى لديها، دون أن تكشف هل هم أحياء أم أموات. كما لم تكشف عن أسماء الإسرائيليين الأسرى، باستثناء الجندي أرون شاؤول الذي أعلن أبو عبدة يوم ٢٠ تموز ٢٠١٤ (أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة) عن أسرته خلال تصدي مقاتلي القسام لتوغل بري للجيش الإسرائيلي في حي التفاح شرقي مدينة غزة.

وترفض حركة حماس باستمرار تقديم أي معلومات عن الجنود الأسرى لديها. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت عن فقدان جثتي جنديين في قطاع غزة خلال العدوان على غزة (بين ٨ تموز

٢٦ آب ٢٠١٤) هما أرون شاؤول وهدار غولدن، لكن وزارة الدفاع عادت وصنفتهم مؤخراً على أنهما مفقودان وأسيران.

وإضافة إلى الجنديين، تتحدث إسرائيل عن فقدان إسرائيلي اثنين أحدهما من أصل إثيوبي والآخر من أصل عربي، دخلا غزة بصورة غير قانونية خلال الأشهر الماضية.

يذكر أن صفقة وفاء الأحرار تمت في تشرين الأول ٢٠١١ بين إسرائيل وحركة حماس، وقضت بإطلاق سراح ١٠٢٧ معتقلاً فلسطينياً مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، في صفقة لتبادل الأسرى تمت برعاية مصرية.

يشار إلى أنه يوجد في المعتقلات الإسرائيلية حالياً نحو سبعة آلاف أسير فلسطيني. ■

«غضب شعبي» في الأردن ضد اتفاقية الغاز الإسرائيلي

نشيد «موطني» في نهاية المظاهرة. وهتف المشاركون «شعب الأردن يا جبار، غاز العدو استعمار»، و«من الجنوب للشمال، غاز العدو احتلال» كما حملوا لافتات كتب عليها «يقتلون أبناءنا ونشتري منهم الغاز!» و«لا لاتفاقية العار» إلى جانب صور كتب عليها «مجازر العدو الإسرائيلي».

وطالب المحتجون الحكومة بإيجاد بدائل أخرى لسد العجز الذي تعانیه المملكة في الغاز المسال، رافضين التطبيع مع إسرائيل.

وأطلق ناشطون أردنيون يوم الاثنين ١٠/١٠ دعوات شعبية لإطفاء الأضواء بال منازل والمحال احتجاجاً على اتفاق استيراد الغاز المسال من إسرائيل، وسبقت هذه الدعوة مسيرة نظمت الجمعة الماضية ترفض الاتفاق الذي تدافع عنه الحكومة حيث منعت قوات الأمن المشاركين من إكمال مسيرتهم نحو مقر الحكومة. ■



تظاهر مئات المحتجين وسط العاصمة الأردنية عمّان يوم الجمعة للتنديد باتفاقية استيراد الغاز المسال من إسرائيل، وذلك بتنظيم من «الحملة الوطنية لإسقاط اتفاقية الغاز الإسرائيلي».

انطلقت المظاهرة تحت عنوان «يوم الغضب الشعبي في مواجهة صفقة العار» من أمام المسجد الحسيني الكبير وسط عمّان عقب صلاة الجمعة، وارتدى بعض المتظاهرين قمصاناً حمراء كتب عليها «غاز العدو احتلال»، بينما رُفعت أعلام الأردن ورُدد

«التعاون الإسلامي» تدعو للتحقيق في العنف بميانمار



أعربت منظمة التعاون الإسلامي يوم الخميس ١٠/١٣ عن «قلقها البالغ» من اندلاع موجة جديدة من أعمال العنف في إقليم أراكان جنوبي ميانمار، داعية إلى إجراء تحقيق في هذا الأمر.

وقالت المنظمة في بيان لها: «نعرب عن القلق البالغ إزاء اندلاع أعمال عنف بإقليم أراكان بعد هجمات

شنها متمرّدون لم يتم الكشف عن هويتهم على مرافق حدودية في ميانمار السبت الماضي».

ودعت المنظمة إلى إجراء تحقيق كامل في الهجمات وأعمال العنف المندلعة في البلاد حتى يتسنى تحديد الجناة من أجل تقديمهم للعدالة.

وأشارت إلى أنها تلقت «تقارير مقلقة تفيد بوقوع أعمال قتل خارج إطار القانون تعرض لها مسلمو الروهينغا، فضلاً عن إحراق قوات الأمن لمنازل وتنفيذ عمليات اعتقال تعسفية في بلدة ماونغداو وقرى أخرى في شمالي إقليم أراكان».

ولفتت إلى أن الأوضاع الحالية في أراكان سببت فرار الكثير من الروهينغا من قراهم، مشيرة إلى أن إغلاق المنطقة عقب هجمات السبت الماضي أدى إلى

مواجهة سكانها نقصاً حاداً في الغذاء والماء ومتطلبات الحياة الأساسية.

من جانبه، ناشد الأمين العام للتعاون الإسلامي إيباد مدني كافة الأطراف في إقليم أراكان التحلي بأقصى درجات ضبط النفس ونبذ العنف وتجنب تصعيد الموقف، ودعا حكومة ميانمار إلى توفير الحماية الكاملة لشعب الروهينغا.

ويعيش نحو مليون من مسلمي الروهينغا في مخيمات بولاية أراكان، بعد أن حُرّموا حق المواطنة بموجب قانون أقرته ميانمار عام ١٩٨٢، إذ تعتبرهم الحكومة مهاجرين غير شرعيين من بنغلاديش، بينما تصنفهم الأمم المتحدة على أنهم «الأقلية الدينية الأكثر اضطهاداً في العالم». ■

مبادرات الأزمة المصرية.. ما زالت تسعى للوصول إلى حل

بقلم: قطب العربي

تسريب إحدى المسودات الأولية)، وكان السبب الثاني للضجة التي أثارها ورشة واشنطن هو طرح قضية الهوية على جدول أعمالها من قبل بعض المشاركين العلمانيين، وهو موضوع حساس جداً، ومحسوم سلفاً في وثائق دستورية متعاقبة بدءاً من دستور ١٩٢٣ وانتهاء بدستور ٢٠١٤، التي صاغها التيار المدني باستثناء دستور ٢٠١٢ الذي صاغته جمعية تأسيسية ضمت أطرافاً مختلفة، وانسحب منها ممثلو بعض القوى المدنية في أواخر أيامها.

قيمة ورشة واشنطن وأخواتها هي في قدرتها على جمع أطراف سياسية ثورية متنوعة بين الإسلاميين والليبراليين واليساريين والمستقلين، وهي أطراف فرقت بينهم حالة الاستقطاب السياسي التي زرعتها قوى الثورة المضادة، وظهرت بقوة في الأيام الأخيرة لحكم الرئيس مرسي، ثم تعاضمت القطيعة بينها بعد الانقلاب العسكري في ٣ تموز ٢٠١٣، وظلت تتبادل الاتهامات عن المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع في مصر، وترفض فكرة الجلوس إلى طاولة واحدة، حتى طالت نيران حكم العسكر الجميع، ولم يعد من مفر أمام هذه القوى سوى الجلوس إلى طاولة واحدة لبحث سبل الخلاص من هذا الحكم، وتدايعاته على الجميع.

دعم أميركي لمبادرة حجي

أما مبادرة الفريق الرئاسي التي طرحها عالم الفضاء المصري الدكتور عصام حجي، فهي تقوم على تجهيز فريق سياسي مدني يخوض الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٨ في مواجهة السيسي، بهدف إزاحته عن السلطة بطريقة ديمقراطية (حسب تصور المبادرة).

وتنطلق المبادرة من فكرة مدنية الدولة، وترفع شعارات ثلاثة (التعليم، العدالة، الوحدة الوطنية)، ورغم أن أيًا من القوى المدنية المعروفة سواء كانت أحزاباً أو حركات شبابية لم تعلن دعمها حتى الآن

ناحية، وللاطراف الإقليمية والدولية من ناحية أخرى. المبادرتان أو بالأصح الفكرتان الأكثر إثارة للجدل والنقاش حالياً هما خلاصات ورشة واشنطن ٢-٤ أيلول ٢٠١٦ ومبادرة الفريق الرئاسي للدكتور عصام حجي المستشار العلمي للرئيس المؤقت عقب الانقلاب عدلي منصور، وبينهما مجموعة من الأفكار والمشاريع التي طرحتها شخصيات سياسية أو أكاديمية مناهضة للانقلاب، مثل مشروع وطن للجميع الذي طرحه أستاذ العلوم السياسية عماد شاهين وعبد الفتاح ماضي، ومثل وثيقة العشرة التي ماتت في مهدها نتيجة القصف الإعلامي المبكر عليها.

ورشة واشنطن ومعركة الهوية

في ورشة واشنطن، التقت عدة شخصيات مصرية رافضة لحكم العسكر من التيارين الإسلامي والمدني على مدى ثلاثة أيام، وكان لقاءهم امتداداً لمجموعة من الورش التي شارك فيها بعضهم من قبل في إسطنبول أو الدوحة أو باريس أو نيويورك، وكلها تستهدف إعادة اللحمة للصف الثوري بشقيه المدني والإسلامي، على أرضية مشتركة تنطلق من ثورة ٢٥ يناير ومبادئها ومنجزاتها.

وقد اكتسبت ورشة واشنطن زخماً خاصاً ليس لتنوع المشاركين فيها فقط، فقد حدث ذلك في ورش أخرى، ولكن بسبب دخول الإعلام على الخط (عبر

رغم أن الثورة المصرية في كانون الثاني ٢٠١١ كانت الأكبر على مستوى المنطقة، كما كان الانقلاب العسكري في تموز ٢٠١٣ هو الأكثر فجاجة بين الثورات المضادة للربيع العربي، إلا أن الأزمة المصرية لم تستدع ذلك الحجم من الانشغال الإقليمي والدولي بحلها كما هو الحال بالنسبة إلى سوريا وليبيا واليمن، وهو ما دعا المصريين أنفسهم للبحث عن حل لإزمتهم انطلاقاً من المثل «ما حك جلدك مثل ظفرك فتول أنت جميع أمرك». لا يمكننا إغفال المحاولة الإقليمية والدولية التي ظهرت عقب وقوع الانقلاب مباشرة وأثناء اعتصام رابعة العدوية، التي تمثلت بجهود الاتحاد الأوروبي ممثلاً في منسقة سياسته الخارجية آنذاك كاترين أشتون، التي ساعدها في مهمتها نائبها برناردينو ليون.

توحيد قوى الثورة

في الأونة الأخيرة تزايدت التحركات السياسية من القوى الراضية للانقلاب العسكري، بالتوازي مع الحراك الميداني الممتد منذ أكثر من ثلاث سنوات، وتعددت المبادرات والأفكار التي طرحت للخروج من النفق، لكنها مبادرات أو أفكار في معظمها تستهدف توحيد صفوف القوى الراضية للحكم العسكري القائم بهدف الخلاص منه.

وأما الأفكار والمبادرات التي يثور الجدل بشأنها في الوقت الحالي فهي جميعها مبادرات داخل الصف

الرافض لحكم العسكر بشقيه المدني والإسلامي تستهدف توحيد، والوصول إلى رؤى مشتركة لشكل الدولة مستقبلاً، وخطط وبرامج عمل لإنهاء حكم العسكر والوصول إلى الدولة المدنية المنشودة والمتفق على طبيعتها وشكلها سلفاً، وبالحصول على تشكيل أو تأسيس بديل سياسي لحكم السيسي يكون مقنعاً للغالبية المصريين من



هل اقتربت لحظة الحقيقة في مصر؟!

بقلم: جمال سلطان

كل أحد، ودفن الرؤوس في الرمال باتهام كل من يصرخ بأنه إخواني أو أنه مدفوع الأجر أو بأنه منحرف أخلاقياً أو سلوكياً أو «مسجل خطر»، كل ذلك لن يفيد عندما تقع الواقعة، كل هذا الكلام سيبتخر، ولن تجده ولن تجد أصحابه أنفسهم حوكم، والعامل من اتعظ بغيره، تذكر السادات وتذكر مبارك، كما أن الرهان على امتلاك أدوات الردع ليس شياً على بياض، فلها حدود لا يمكن لأجهزة الدولة ومؤسساتها تجاوزها، وعندما تصل بالوطن إلى لحظة الاختيار النهائي بين الحفاظ على الشعب أو الحفاظ على شخص -أيا كان- فالمعادلة ستكون محسومة وبديهية، ومصر بمؤسساتها الصلبة ليست سوريا، وليست العراق، ولن تكون.

مصر بحاجة إلى مسار جديد، وربما قيادة جديدة، فالفشل أصبح عنواناً واضحاً لتجربة السنوات الثلاث الماضية، اقتصادياً وإدارياً وقانونياً وسياسياً وأمنياً، والمشكلة أن القيادة الحالية تتخذ العناد

يدرك الرئيس عبد الفتاح السيسي وأركان نظامه وأجهزة الدولة أن البلاد تقترب من لحظة الحقيقة، لحظة الصدام الذي لا يعرف أحد حجمه ولا مداه ولا عواقبه، ولا يحتاج المراقب كثير تأمل لكي يستشعر حجم القلق والخوف الكامن في ضمير السيسي وهو يتحدث عن القرارات المؤلمة المقبلة، وتكرار تأكيده أنه ليس خائفاً، وأنه قادر على اتخاذ القرارات التي خشي من سبقوه من اتخاذها، ولكنه لا يتخذها حتى الآن، ويقدم رجالاً ويؤخر الأخرى، هو يعرف جيداً أنها مثل مقامرة خطيرة، كما أن حظه السيئ أن وضع البلاد الآن وقبل تلك القرارات سيئ بالفعل، والناس تجار بالشكوى الآن وقبل ما هو أصعب، فكيف عندما تنزل «الطامة الكبرى» على رؤوس الملايين من الفقراء والكادحين، الذين فقدوا الإحساس بطعم الحياة من ضغط الحاجة.

هناك أكثر من إشارة تحذير للسيسي وأجهزته صدرت خلال الفترة الأخيرة، أكثرها بؤساً وإيلاماً واقعة إقدام سائق تاكسي على حرق نفسه أمام أحد المنشآت التابعة للجيش بالإسكندرية، والجميع يتذكر أن مثل هذه الواقعة كانت المفجر الرئيسي للثورة التونسية التي ولدت طوفان الربيع العربي، والإنذار الآخر كان في صرخة سائق التوكتوك التي هزت الضمير الوطني وأثارت من الجدل ما لم تثره أعظم خطبة سياسية للسيسي نفسه أو غيره، ويمكن أن تولد صرخات أخرى عديدة في الفترة المقبلة، فحاجز الخوف تم كسره في يناير ٢٠١١، ويستحيل أن تعيد بناءه اليوم. البنية النفسية للمجتمع اختلفت، كما أن الظروف الموضوعية تعمل ضدك، فهناك ملايين استوى عندها الموت بالحياة في هذا البلد، فمن يحرق نفسه من ضغط الفقر والحاجة لا يمكن أن تخيفه أي عقوبة، لأنه ليس بعد الموت عقوبة، والشباب الذين نجوا من مركب رشيد الغارق وهم يهاجرون خارج البلاد بحثاً عن «حياة» كريمة، قالوا عبر الشاشات وأمام الجميع إنهم سيكررون المحاولة، لأنهم لا يخشون الغرق والموت، فهم «كده كده ميتين» حسب قول أحدهم، هذه إشارات خطيرة للغاية، ولا أظن أن الحاسة السياسية للنظام السياسي تبلدت لدرجة ألا تستشعرها أو تدرک خطورتها.

الجدل سهل، والوعد بالعسل واللبن والياقوت والمرجان فقدت قيمتها وصيدتها ولم يعد أحد يثق بها، بعد أن تبخرت كل الوعود والمواعيد السابقة التي قدمتها علانية للناس، والكلام (الحلو) ليس عليه جمر كما يقول إخواننا البنانيون، والنفاق الإعلامي رخيص ويحسنة

نيابة النقض توصي بإلغاء أحكام الإعدام للرئيس مرسي

صدرت بحقهم أحكام حضورية، عندما عاقبت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار شعبان الشامي، كلاً من خيرت الشاطر ومحمد البلتاجي وأحمد عبد العاطي، القيادات بجماعة الإخوان، بالإعدام شنقاً.

وعاقبت (حضورياً) الرئيس محمد مرسي، ومحمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان، وه ١٥ آخرين من قيادات الجماعة، بالسجن المؤبد، وعاقبت محمد فتحي رفاعه الطهطاوي (رئيس ديوان رئيس الجمهورية الأسبق)، وأسعد محمد الشيشة (نائب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية الأسبق)، بالسجن سبع سنوات، لإدانتهم بالتخابر لصالح جهات أجنبية بهدف زعزعة الأمن الداخلي، وهدم الدولة المصرية وإفشاء أسرارها.

فيما شمل الطعن على الحكم في قضية اقتحام السجون ٢٧ متهماً صدرت ضددهم أحكام حضورية من المحكمة ذاتها.

قالت صحيفة الشروق المصرية يوم الأحد، إن نيابة النقض أوصت بقبول طعن الرئيس محمد مرسي وقيادات جماعة الإخوان على الأحكام الصادرة ضددهم بالإعدام شنقاً والسجن المؤبد في قضيتي «التخابر مع حماس» و«اقتحام السجون».

ونقلت الصحيفة عن مصدر قضائي قوله، إن النيابة انتهت من إعداد تقريرين برأيها الاستشاري في الطعنين المقدمين لمحكمة النقض بخصوص القضيتين، وأوصت فيهما بقبول الطعنين من حيث الشكل، وفي الموضوع بإلغاء الحكمين الصادرين في القضيتين وإعادة محاكمة المتهمين من جديد.

وتنظر محكمة النقض في الطعن الخاص بقضية اقتحام السجون بجلسة ١٨ تشرين الأول الحالي، فيما تنظر في الطعن الخاص بقضية التخابر مع حماس بجلسة ٢٥ منه.

وشمل الطعن على الحكم في قضية التخابر مع حماس ٢٢ متهماً

منهجاً من أول السلم، ولا تفكر في إعادة النظر الجذرية للمسار الفاشل، لكن المشكلة في «الشعب» الذي لا يصبر، لم يعد هناك أي تفكير في طرح خريطة طريق وطنية جديدة، وتعيش القيادة في العزلة الإعلامية والنفسية التي ترى الوطن والناس من خلال شرائط الاحتفالات الرسمية ومجاملات من حوله، بل من فرط البذخ وسوء التقدير تجد «اختراع» الاحتفالات الرسمية الاعتبارية الصاخبة للسلطة كل عدة أسابيع في مصر أكثر منها في أي بلد «مترف» آخر، في حين أن الشعب يئن من فقدان ضروريات الحياة من غذاء ودواء أو فرصة عمل، هناك حالة انغلاق عقلي وشعوري كامل للقيادة، تشعرك أن هذا هو «آخر ما عندها».

أشار السيسي إلى الأحداث المتوقعة أواسط الشهر المقبل، حيث هناك دعوات مجهولة للمتظاهر، وقلل من شأنها، وهي دعوة غامضة ولا يعرف أحد من وراءها ولا حجمها، ولكن الخبرة المصرية مع أداء وإدارة «المجلس العسكري» للشأن العام، وكان السيسي أحد أعضائه، بعد ثورة يناير.. تجعلني أرحب أن أي قرارات اقتصادية صعبة وخطرة لن يتم إصدارها قبل ١١ تشرين الثاني، وأعتقد أن هذا التاريخ والدعوات الغامضة للغضب فيه هو السبب الرئيسي، وربما الوحيد لتأجيل القرارات المؤلمة التي يعرف الجميع، داخل مصر وخارجها، أنها جاهزة ومفروغ منها، لكن تأجيل القرار لأسبوعين أو ثلاثة لن يفيد كثيراً، فانفجار الغضب لا يحدث بتاريخ، والثورات يصعب أن يتكهن أحد بوقتها أو حجمها وآثارها، وهذا هو الخطير. ■

معارك البلدات والقرى تستمر في محيط الموصل

وتركيا تتفق مع التحالف الدولي على المشاركة في المعركة

دون تركيا.

ويأتي ذلك بعد أن أعلن يلدرم في خطاب متلفز أن القوات الجوية التركية «شاركت في العمليات الجوية التي يقوم بها التحالف في الموصل» بدون إعطاء توضيحات، مضيفاً أن أي جهة تتخذ خطوات في المنطقة دون أخذ تركيا في الاعتبار فهي «ترتكب خطأ كبيراً».

وفي وقت سابق، قال أردوغان في خطاب تلفزيوني إن «الجانب الشيعي من حكومة بغداد» يظهر عداوة علنية تجاه تركيا، منتقداً عدم قدرة العراق على اتخاذ الموقف نفسه من تنظيم الدولة الإسلامية أو حزب العمال الكردستاني اللذين يحتلان أجزاء من أراضي العراق، حسب تعبيره.

وأكد أردوغان أن بلاده لن تسمح بحدوث صراع طائفي مركزه الموصل، وأضاف: «لا نريد أن ندع أحداً يهاجم أشقائنا العرب السنة ولا أشقائنا التركمان». من جهة أخرى، نقلت وسائل إعلام تركية عن وزير الخارجية مولود شاويش أوغلو أن وفداً عراقياً سيزور تركيا مرة أخرى هذا الأسبوع لبحث موضوع الوجود التركي بمخيم بعشيقة، وأضاف أن لدى الجانبين رغبة في تسوية الخلاف بالتفاوض.

وفي سياق متصل، تظاهر آلاف العراقيين في وقت مبكر من صباح الثلاثاء أمام مبنى السفارة التركية في العاصمة بغداد للمطالبة بإخراج القوات التركية.

وانتشرت أعداد كبيرة من القوات العراقية بمحيط السفارة في حي الوزيرية ببغداد لتأمين المبنى والعاملين بالسفارة، مع انطلاق المظاهرة التي خرجت استجابة لدعوة من الزعيم الشيعي مقتدى الصدر.

موجة نزوح من الموصل

ووصل مئات من النازحين العراقيين القادمين من مدينة الموصل إلى مخيم الهول في ريف الحسكة شمال شرق سوريا، وتأتي عمليات النزوح خوفاً من العمليات العسكرية الدائرة في مناطقهم. وأضافت المصادر أن مئات النازحين من يراون عالقين في منطقة الديشية عند الحدود السورية العراقية.

ومنذ بدء العملية العسكرية هناك تسود حالة من الترقب والخوف لدى سكان المدينة، باعتبار سياسة الأرض المحروقة التي تتبعها القوات الحكومية ومليشيات الحشد الشعبي، وكذلك لانعدام الثقة لدى سكان الموصل في القوات الحكومية والمليشيات الموالية لها.

في معركة الموصل تحقق تقدماً سريعاً على الأرض. في هذا السياق، قالت مصادر مقربة من تنظيم الدولة إن نحو عشرين من الجيش العراقي سقطوا بين قنيل وجريح في تفجير عربة عسكرية ملغمة في منطقة ربيعة جنوب شرق الموصل.

وبنت وكالة أعمق صوراً تظهر مقاتلي التنظيم يقومون بدوريات حراسة ليلية في شوارع الموصل، وكان تنظيم الدولة قد أعلن أنه تصدى لهجمات قوات البشمركة شرق المدينة.

في غضون ذلك، أعلنت قيادة عمليات محافظة نينوى يوم الثلاثاء عن صد أكثر من هجوم لتنظيم الدولة في عدة محاور، وقالت إنها تمكنت من قتل العشرات من مقاتلي التنظيم بمنطقة الساحل الأيسر من ناحية القيارة جنوبي الموصل.

مشاركة تركيا

وفي سياق متصل أعلن وزير الدفاع التركي فكري إيشيق يوم الثلاثاء أنه تم الاتفاق مع قوات التحالف الدولي على المشاركة بمعركة الموصل، وأكد رئيس الوزراء بن علي يلدرم أن القوات الجوية التركية شاركت فعلاً، بينما اتهم الرئيس رجب طيب أردوغان «الجانب الشيعي من حكومة بغداد» بمعاودة بلاده.

وعقب مشاركته في اجتماع وزراء دفاع بلدان جنوب شرق أوروبا المنعقد بإيطاليا، أكد إيشيق أن بلاده اتفقت مع التحالف الدولي على مشاركة القوات الجوية التركية بمعركة تحرير الموصل، مشدداً على أن من غير الممكن اتخاذ قرار بشأن مستقبل الموصل من



بسيارات مفخخة، بينما تواصل طائرات التحالف إسنادها للقوات البرية العراقية بقصف مواقع للتنظيم في محيط الموصل.

وأفادت مصادر أمنية عراقية أن قوات الشرطة الاتحادية تمكنت من استعادة السيطرة على قريتي الجوانية السفلى و«تل السمن» جنوب الموصل. وقد بدأت الفرقة التاسعة من الجيش العراقي التقدم في محور «الكوير» باتجاه ناحية النمرود جنوب شرق الموصل، في وقت باشرت فيه قوات الشرطة الاتحادية التقدم باتجاه قرية تل ناص ومنطقة المشراق جنوب الموصل.

في غضون ذلك، أعلنت قوات البشمركة سيطرتها بشكل كامل على تسع قرى شرق مدينة الموصل من جهة الخازن. وقال مصدر في تلك القوات من داخل قرية بَدَن إن البشمركة أحكمت سيطرتها على القرية، وتقوم الآن بتمشيط المنطقة وتفكيك العيوب الناسفة والإلغام.

وقد أعلنت قيادة العمليات المشتركة التابعة للجيش العراقي سيطرة قوات الجيش والبشمركة على نحو عشرين قرية من اليوم الأول لمعركة الموصل، ونقلت وكالة الأناضول عن المتحدث باسم قيادة العمليات العميد يحيى رسول أن القطعات العسكرية المشاركة

قالت وكالة أعمق التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية إن مقاتلي التنظيم دمروا عشر آليات للمليشيات الحشد، في حين تراجعت قوات الجيش العراقي إلى الأطراف الجنوبية الغربية من مدينة «قرقوش» شرق الموصل، بعد تعرضها لعمليات قنص من مسلحي التنظيم، بينما أعلنت وكالة أعمق استعادة مقاتلي التنظيم قرية إبراهيم الخليل المقابلة لبلدة الكوير جنوب شرقي الموصل.

وقالت الوكالة إن الآليات، وبينها دبابة من طراز أبرامز، تم تدميرها إثر عملية انتحارية قرب قرية كاني جنوب شرقي الموصل. وبنت الوكالة تسجيلاً مصوراً يظهر ما قالت إنه فرار رتل من قوات البشمركة عقب عملية انتحارية جنوب شرقي الموصل، وتظهر الصور مقاطع لمقاتلي التنظيم أثناء العمليات القتالية في المنطقة.

في هذه الأثناء قالت مصادر أمنية إن قوات الجيش العراقي اضطرت للانسحاب إلى الأطراف الجنوبية الغربية من مدينة «قرقوش» شرق الموصل بعد تعرضها لعمليات قنص من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية.

وانسحب اللواء ٣٥ التابع للفرقة التاسعة من الجيش العراقي من قرقوش إلى أطرافها الجنوبية الغربية بعدما وجهوا بقنصا تنظيم الدولة. وأشارت مصادر أمنية عراقية إلى أن الجيش ما زال يطوق قرقوش وسيعمل على استعادتها في وقت قريب. في المقابل قالت وكالة أعمق التابعة لتنظيم الدولة إن مقاتلي التنظيم استعادوا قرية إبراهيم الخليل جنوب شرقي الموصل عقب فرار قوات البشمركة ومليشيا الحشد.

جاءت هذه التطورات بعدما استعادت القوات العراقية مزيداً من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في المحورين الجنوبي والجنوبي الشرقي لمدينة الموصل، في المقابل سقط قتلى من القوات الأمنية العراقية في هجمات شنتها التنظيم

سؤال الانتخابات يشغل الإسلاميين في الجزائر.. ما هي فرصهم؟

بقلم: محمد شيراك

الشريعة بالمعارضة، وجعل محاولة التكتل في ما بينها لمواجهة حزبي السلطة (حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، أمراً غير متوقع.

ولم تفصل حركة مجتمع السلم التي يرأسها عبد الرزاق مقري، بموقفها من المشاركة بالانتخابات أو مقاطعتها، مثلما لم تفصل بعد الأحزاب التي انبثقت منها منذ عام ٢٠٠٩، بقرارها بهذا الصدد.

والأحزاب التي انبثقت من تلك الانقسامات هي «حركة البناء الوطني» برئاسة مصطفى بومهدي، وهي معارضة للسلطة، و«جبهة التغيير» التي يرأسها عبد المجيد منصورة، إلى جانب «تجمع أمل الجزائر» بزعامة عمار غول الذي يتخذ موقفاً موالياً للسلطة.

وفقدت الحركة تماسكها بعد رحيل مؤسسها الأول محفوظ نحناح عام ٢٠٠٣، وظهرت بداخلها أجنحة تتصارع على القيادة. ويحيل هذا الواقع إلى مسألة فشل الأحزاب الإسلامية بالجزائر، إلى السؤال عن قدرة هذه الأحزاب على مواجهة الآلة الانتخابية لأحزاب السلطة المتهممة بالاستفادة من التزوير.

يعيش التيار الإسلامي بالجزائر؛ على وقع نقاش حاد بشأن الانتخابات النيابية المقررة العام القادم، بين من يرى ضرورة المشاركة على ضوء النتائج التي حققها إسلاميون في بلدان أخرى، مثل المغرب وتونس، وبين من يرى عدم جدوى المشاركة في ظل التشكيك بنزاهة الانتخابات.

وينظر جزائريون إلى تجارب الإسلاميين في تونس والمغرب باعتبارها تجارب «ناجحة»، رغم تعثرها بمصر، وكثيراً ما طرحت تساؤلات بشأن فشل الإسلاميين بالانتخابات في الجزائر، حيث يفوز أقرانهم بدول عربية أخرى.

وحتى الآن، أعلن حزبان من أحزاب التيار الإسلامي بالجزائر، مشاركتهما بالانتخابات النيابية المقررة في نيسان القادم، من جملة ستة أحزاب إسلامية لم تتخذ بعد قرار المشاركة من عدمها. وتشكل هذه الأحزاب مجتمعة فريقاً ضمن «تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي»، التي تشكلت بعد اتهام السلطة بتزوير انتخابات أيار ٢٠١٢، وتضم أحزاباً وشخصيات سياسية بينها رؤساء حكومة سابقون.

والحزبان اللذان أعلنوا مشاركتهما في الانتخابات، حتى الآن، هما حركة النهضة التي يرأسها محمد دويبي، وحركة الإصلاح الوطني التي يرأسها فيلال غويني، بينما لم تعلن حركة مجتمع السلم، كبرى الحركات الإسلامية بالجزائر، التي تعتبر امتداداً للإخوان المسلمين، قرارها بهذا الشأن حتى الآن.

وقالت حركة النهضة في بيان أصدرته في ٧ تشرين الأول الجاري إن «السلطة مدعوة لفتح حوار شامل مع القوى السياسية، خاصة ونحن على مقربة من انتخابات برلمانية، ننتظر المشاركة فيها، وستدرس القيادة إن كانت المشاركة منفردة أو أنها تدخل بتحالفات».

أما بالنسبة إلى حركة الإصلاح الوطني، فأعلن رئيسها فيلال غويني، المشاركة بالانتخابات النيابية، خلال مؤتمر صحفي عقده يوم ١٠ تشرين أكتوبر، حيث قال: «إن حركتنا قررت المشاركة بالانتخابات البرلمانية، رغم الضبابية والغموض الذي يلف الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات».

ولم تتخذ «تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي» قراراً موحداً بشأن المشاركة، في حين أن هناك قوى تدفع باتجاه المقاطعة.

لكن الإعلان المبكر لكل من حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني عن مشاركتهما بالانتخابات، أثار ردود فعل غاضبة من الأحزاب الإسلامية



وهنا يرفض رئيس جبهة العدالة والتنمية، عبد الله جاب الله، عضو تنسيقية المعارضة، الحديث عن «إخفاق» الإسلاميين بالانتخابات طوال العقود الماضية، ويقول إنه «لا يمكن الاحتكام إلى النتائج التي تقدمها السلطة بخصوص الانتخابات؛ لأن أرقامها مزورة».

ويضيف جاب الله: «مخطئ من يقول إن الإسلاميين لم يفوزوا بالانتخابات النيابية عام ٢٠١٢، فالعملية الانتخابية حينها شابها تزوير مفسوح؛ لأن السلطة كانت مرعوبة مما حققه الإسلاميون في كل من تونس والمغرب».

وفي عام ٢٠١٢، أصيب الإسلاميون بالجزائر بخيبة أمل كبيرة، إذ حصلوا مجتمعين على ٤٨ مقعداً بالبرلمان، من مجموع ٤٦٠ مقعداً. وقد اتهموا السلطة بتزوير النتائج، بعدما رفعا سقف الأمان عالياً، اقتداءً بفوز حركة النهضة في تونس، ثم حزب العدالة والتنمية في المغرب. ■

«حماس»: الانتخابات المحلية جاءت بقرار أوروبي وتأجلت بضغط إقليمي

قرر تأجيل الانتخابات المحلية أربعة أشهر». وقررت محكمة العدل العليا الفلسطينية، مطلع الأسبوع الماضي، إجراء الانتخابات المحلية في الضفة فقط دون غزة، دون أن تحدد موعداً لذلك، وهو ما رفضته حركة «حماس» واعتبرته قراراً يكرس حالة «الانقسام». وجاء قرار المحكمة آنذاك، بسبب عدم اعترافها بشرعية المحاكم في قطاع غزة الخاضع لسيطرة حركة «حماس»، المخولة النظر في قضايا الطعون على القوائم المرشحة لخوض للانتخابات المحلية في القطاع. ■

على السلطة الفلسطينية (لم يذكرها) لوقف الانتخابات. وأكد أبو زهري خطورة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وضرورة الدخول في حوار وطني جاد يشارك فيه الجميع، للتوصل إلى استراتيجية للخروج من الأزمة الراهنة. ورفض مسؤولون في السلطة الفلسطينية التعليق على تصريحات المتحدث باسم «حماس». ويوم الثلاثاء قبل الماضي، قال رئيس الوزراء رامي الحمد لله، إن «مجلس الوزراء

قالت «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس)، إن قرار إجراء الانتخابات المحلية الفلسطينية، جاء بقرار أوروبي، فيما تأجلت بضغط إقليمي. وأضاف سامي أبو زهري، المتحدث باسم الحركة، أنه «وفقاً لمسؤولين دوليين (لم يسّمهم) استمعت لهم حماس، فإن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس استجاب لضغوط أوروبية لإجراء الانتخابات المحلية». وذكر أن معلومات أخرى توفرت لحركته حول ضغوط مورست من أطراف إقليمية

الحوار السوداني.. حالة احتفالية فريدة

بعد حكم دام ٢٧ عاماً. فضلاً عن أن تدهور أوضاع دولة جنوب السودان انعكس سلباً على الحركة الشعبية (قطاع شمال) أكثر الحركات المسلحة تأثيراً.

من جهة أخرى، فإن قوى دولية مؤثرة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استجّدت لديها أولويات، مثل وقف الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب، الأمر الذي أتاح الفرصة للتفاهم مع نظم حكم عزلتها حيناً من الدهر مثل النظام في السودان. كذلك هيأت مشاركة الخرطوم في عاصفة الحزم فرصاً مواتية لتدقيق الدعم الخليجي والتخفيف من غلواء آثار الأزمة الاقتصادية الخائفة.

استدامة الأزمة

هناك فناعة متجدّرة بأن مخرجات الحوار الوطني حافظت وربما عزّزت مكتسبات حزب المؤتمر الوطني بزعامة البشير، حيث حافظت على سلطات الرئيس وعلى جهاز الأمن بتركيبته ودوره وقانونه، وإن كان هناك من تنازل فيمكن ملاحظته في توصية إقرار دستور ينبع ويعبر عن إرادة الشعب، واعتماد ممارسة الشورى والديمقراطية منهجاً للحكم.

فتقديم إرادة الشعب وإقرار تقديم الديمقراطية الليبرالية جاء على حساب أولوية الشريعة الإسلامية في الدستور، وربما يتبع ذلك تعديل بعض القوانين. فالمؤتمر الوطني لا يمكن أن يتنازل عن سلطاته فيما يمكن أن يقدم تنازلاً في شأن الشريعة الإسلامية التي بنى عليها شرعيته منذ أن جاء إلى السلطة في حزيران ١٩٨٩.

ومع أنه ليس من المتوقع أن تؤيد واشنطن الخرطوم تأييداً مطلقاً في خطواتها، لكن المتحدث باسم الخارجية الأميركية قال إن بلاده تراقب رغبة حكومة الخرطوم في الحوار الذي اعتبرته حواراً أولياً، أي أنها اعتبرت ما تم التوصل إليه حواراً بين الحكومة والقوى المتحالفة معها، على أن يكون هناك حوار شامل يضم الحكومة وفصائل المعارضة التي اعتزلت المشاركة.

وتطالب المعارضة بضرورة قيام مؤتمر تحضيري في الخارج يضع التصورات الأساسية للحوار وهياكله وموضوعاته ورئاسته وغير ذلك. ولم تقلح جهود متصلة لأكثر من عامين، قادها رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو أمبيكي، بتفويض من الاتحاد الأفريقي في إلحاق تلك القوى بالحوار. ■

بقلم: ياسر محبوب الحسين

نتيجة لانتخابات نيسان ٢٠١٥، وهي انتخابات رفض المؤتمر الوطني تأجيلها انتظاراً لمخرجات الحوار الذي بدأ في كانون الثاني. ويستتبع ذلك الإبقاء على مجالس تشريعية بالولايات على نسق البرلمان الاتحادي.

وتضمنت توصيات مؤتمر الحوار إنشاء منصب رئيس وزراء، وأبدى المؤتمر الوطني ممانعة في البداية لكنه وافق لاحقاً ممتناً بأنه قدم تنازلاً مهماً. لكن في ذات الوقت تم تحجيم منصب رئيس الوزراء ليغدو منصباً تنفيذياً بحتاً.

كما تضمنت مخرجات الحوار أن تدير البلاد عقب الحوار الوطني حكومة وفاق وطني برئاسة البشير، ومن قوى الحوار وخارجه بالتوافق السياسي. واتفق على أن يكون أجل الحكومة فترة انتقالية مدتها أربع سنوات اعتباراً من بداية تشكيلها خلال ثلاثة أشهر من إجازة التوصيات.

وفي ما يتعلق بجهاز الأمن والمخابرات فقد اعترض المؤتمر الوطني وأحزاب موالية له على اقتراح بأن تقتصر مهمة الجهاز على جمع المعلومات وتحليلها وتبويبها وتقديمها للأجهزة المختصة وفق قانون جديد، وقانون الجهاز الذي تشكيت منه المعارضة الذي يمس ممارسة الحريات العامة. وفي ذات الوقت تم الإبقاء على تبعية الجهاز لرئاسة الجمهورية وعدم إخضاعه للمساءلة أمام البرلمان.

معطيات داخلية وخارجية كثيرة تمكنت الخرطوم من استثمارها في خضم أجواء الحوار، ما عصد الأجواء الاحتفالية التي حرصت على إظهارها؛ فإلى حد كبير مال الميزان العسكري في الحرب الأهلية في دارفور لصالح الحكومة. الحركات المسلحة المنتمدة من جانبها وكذلك القوى السياسية وصلت إلى حالة يأس من سقوط النظام الذي بدأ مسيطراً على جميع مفاصل الدولة، وغداً نظاماً عميقاً يصعب إسقاطه أو تفكيكه

إعلامية ضخمة في أكثر من ١٢ قسماً اصطناعياً على قنوات شبكة تلفزيون السودان والباقة الموحدة لقنوات اتحاد إذاعات الدول العربية عبر نظام المينوس. وخلال أكثر من عامين قضى المتحاورون السودانيون الذين مثلوا تسعين حزباً، و٣٤ حركة مسلحة، و٧٥ شخصية قومية، نحو ١١٥٤ ساعة.

مزيد من التمكين

لاشك أن مخرجات الحوار الوطني التي أعلن عنها لاغيار عليها شكلاً ومضموناً، ولا يمكن عاقلان يرفضها، فقد جاءت شاملة لكل قضايا الحكم؛ بيد أن هناك من يرى أن المؤتمر الوطني الحاكم برئاسة البشير استطاع أن يحافظ على تفوقه السلطوي. ويصف البعض ما تم التوصل إليه بالعتس الذي وضع فيه السّم بعناية فائقة. فالأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الحوار تفاضت في خضم لهفتها لنيل حظ من كعكة السلطة في حكومة ما بعد الحوار الوطني، عن الكثير من التوصيات التي تكرس وتبقي على هيمنة المؤتمر الوطني الحاكم.

ففي محور الدستور على سبيل المثال، تمت التوصية بالإبقاء على دستور عام ٢٠٠٥ المعدّل وتشكل على هداة حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت بعد الحوار مباشرة. واستتقت الحكومة نتائج الحوار قبيل انتخابات ٢٠١٥ بتعديلات دستورية لدستور ٢٠٠٥، كرّست السلطات في يد الرئيس، ولم تعبا الحكومة باعتراضات أعضاء مؤتمر الحوار.

كما جاء في توصيات الحوار الإبقاء على المجلس الوطني الحالي (البرلمان) بعد إجراء بعض التعديلات التي لن تخل بالأغلبية الميكانكية لحزب المؤتمر الوطني، وقد جاء هذا البرلمان

حشدت الخرطوم كل طاقاتها المادية والإعلامية لإعلان توصيات مؤتمر الحوار الوطني، ما أوجد حالة احتفالية غير مسبوقة بحضور أربعة رؤساء دول، وقائمة طويلة لمثلي عدد من الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية الأسبوع الماضي.

وقد حضر الرئيس عمر البشير - في اليوم الأول - التوصيات الختامية للحوار، وأعلن أنه تم التوافق عليها بنسبة ١٠٠٪. وبعد أكثر من عامين من الشد والجذب وقع ممثلو الأحزاب وبعض الحركات المسلحة على ٩٩٣ توصية في ختام المؤتمر الذي أطلقه البشير في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٤، وتناولت التوصيات ملفات الهوية والحريات والحقوق الأساسية والسلام والوحدة والاقتصاد والعلاقات الخارجية وقضايا الحكم والحوار. بيد أن هذه الوثيقة لن تكون لها أي قيمة قانونية أو دستورية إلا إذا تحولت إلى تشريعات وقرارات واضحة لا لبس فيها.

في اليوم الثاني حضر الاحتفال الرئيسي أربعة رؤساء، هم الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز الرئيس الحالي لجامعة الدول العربية، والرئيس التشادي إدريس ديبي الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني. وصاحب ذلك تغطية



احتجاجات في تونس رفضاً للتشرف.. «والنهضة» تدعو لحوار معمق لتجاوز الأزمة الاقتصادية

المرحلة، داعياً الأطراف السياسية المكونة للحكومة إلى تطوير آليات التنسيق والتشاور بينها، وتركيز كل الجهود على البحث عن الحلول وتفعيل المشاريع وترجمة الشراكة في الحكومة إلى شراكة على أرض الواقع.

كما دعا مجلس نواب الشعب إلى التسريع بالمصادقة على القوانين المساعدة على تفعيل مشاريع التنمية والاستثمار، وكذلك القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات المحلية والاستفتاء.

وخارجياً دعا البيان الحكومة والأطراف الوطنية إلى مواصلة جهود الوساطة بين الفرقاء في ليبيا؛ حرصاً على حقن الدماء. ■



الجبهة: إن الحكومة تدفع البلاد نحو مزيد من الاحتقان الاجتماعي والفوضى من خلال السياسة التي تعتمدها بالاعتداء على قوت الكادحين.

ورأى أن الموازنة العامة تؤكد خضوع البلاد لإملاءات خارجية تتعارض مع مطالب الشعب في التشغيل والعيش الكريم وتستهدف الطبقات الكادحة.

وتتوقع الحكومة التونسية، وفق مشروع الموازنة، اقتراض ٢,٧٨ مليار دولار من الخارج؛ أي نحو ضعف الاحتياجات التمويلية هذا العام، للمساعدة في تغطية العجز المتوقع في الميزانية.

وكانت موازنة العام الحالي تتوقع قروضاً أجنبية بواقع ١,٤٥ مليار دولار. وينتظر أن يعرض مشروع موازنة العام المقبل على مجلس نواب الشعب لمناقشته والمصادقة عليه قبل أن يدخل حيز التطبيق بحلول كانون الثاني المقبل.

«موقف حركة النهضة»

من جهتها دعت حركة النهضة التونسية يوم الأحد، إلى عقد حوار معمق بين حكومة الشاهد والأطراف الاجتماعية والقوى السياسية لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها تونس، والبحث عن الحلول المبتكرة لتجاوز مختلف العراقيل.

ودعا بيان صادر عن مجلس شورى الحركة، الحكومة إلى تقديم الحلول اللازمة لتجاوز اختلال توازن المالية العمومية، ودفع عجلة الاقتصاد دون أن يقع العبء على طرف دون آخر من المجموعة الوطنية، وخاصة الفئات الضعيفة.

وجدد المجلس دعمه لحكومة الشاهد على قاعدة تنفيذ وثيقة قرطاج، والسعي إلى الاستجابة لتحديات

تظاهر المئات من أنصار الجبهة الشعبية المعارضة في تونس رفضاً لـ«سياسة التشرف التي أقرتها الحكومة في مشروع الموازنة العامة للعام المقبل».

ورفع المحتجون شعارات تطالب الحكومة بتعديل إجراءات التشرف وإرساء العدالة الاجتماعية، من بينها «للتشرف» و«التشغيل استحقاق يا عصابة السراق (للصوص)».

وأقر مجلس الوزراء التونسي صباح يوم الجمعة الماضي، مشروع الموازنة العامة للعام المقبل، حيث وصلت إلى ١,٤٨ مليار دولار، مع توقعات باقتراض ٢,٧٨ مليار دولار من الخارج.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية، إياد الدهماني: إن موازنة الدولة ستكون في حدود ٣٢ مليار دينار؛ أي ما يعادل ١٥,٢٣ مليار دولار، بنسبة زيادة تقدر بـ ٢,٥٪ على أساس سنوي، ويتوقع مشروع الميزانية نمواً في حدود ٢,٣٪ وعجزاً يناهز ٥,٥٪.

وتسعى تونس في إطار سياسة التشرف إلى فرض زيادات ضريبية على المهن الحرة وقطاعات أخرى، إضافة إلى تجميم الزيادات في أجور في القطاع العام لدعم الموارد المالية للدولة.

لكن تلك الإجراءات تلقى رفضاً واسعاً، خاصة من الاتحاد العام للشغل، الذي حذر من التداعيات السلبية لمثل هذه الخطوات.

وعلى هامش الاحتجاجات، قال زياد الأخضر، القيادي في الجبهة الشعبية (ائتلاف يساري ممثل به ١ مقعداً في البرلمان): إن ما يتبغبه الحكومة من خلال التوجهات العامة لقانون الميزانية، يكرّس مرة أخرى خيارات التبعية والخضوع للدليل لصندوق النقد الدولي على حساب الطبقة الكادحة.

وأضاف، في كلمة أمام المشاركين في هذه الاحتجاجات، أن الجبهة الشعبية ترفض هذه الإجراءات التي تتناقض مع شعار الكرامة والحرية. من جانبه، قال حمزة الهمامي، الناطق باسم

ابن كيران: تشكيل الحكومة المغربية الجديدة لن يخضع للابتزاز

قال رئيس الحكومة المنتهية ولايتها بالمغرب، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بن كيران، إن المشاورات لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة لن تخضع «للابتزاز».

وأضاف ابن كيران في تصريح صحفي، عقب اللقاءات التي أجراها يوم الاثنين، بالمقر المركزي للحزب بالرباط، مع كل من الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، والأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، أن «هناك نوعاً من التوجه بأن تؤسس الحكومة على منطلق من الاحترام التام للإرادة الشعبية، وفي إطار احترام القواعد الديمقراطية»، مؤكداً أن «الابتزاز لن يكون موجوداً في هذه الحكومة».

وتابع ابن كيران: «الابتزاز لن يُفتح له المجال»، مردفاً بأن «المعقول والناس المعقولين (الجادين) الذين يريدون التقدم مرحباً بهم»، قبل أن يستدرك بأن «هناك حزباً واحداً لأنحن نريد أن نتجاوز معه ولا هو أيضاً يريد»، في إشارة إلى حزب الأصالة والمعاصرة، «أما خارج هذا الحزب فنحن من الناحية المبدئية منفتحون على كافة الأحزاب السياسية، بعيداً عن منطقتنا، وعمّن يظن أن هذه الحكومة لن تتأسس إلا به، ولذلك يتصور أن بإمكانه أن يقول ما شاء ويفعل ما يريد».

ويحتاج ابن كيران إلى أغلبية تضم على الأقل ١٩٨ صوتاً برلمانياً (من أصل ٣٩٥) بمجلس النواب المغربي لاعتماد حكومته. ■

قراءة مشرقية للانتخابات المغربية.. من المنتصر؟!!



بقلم: فهمي هويدي

الانتخابات التي جرت في المغرب بعثت إلينا برسائل تهمة، إلا أننا لم نتسلمها ولم نقرأها.

١) احتدمت المعركة بين ٢٧ حزباً لشغل ٣٩٥ مقعداً في البرلمان؛ إذ جرى الصراع بين ١٤١٠ لوائح ضمت ٦٩٩٢ مرشحاً. بعد الفرز، تقدم الفائزان؛ حزب «العدالة والتنمية» ذو المرجعية الإسلامية، حيث حصل على ١٢٥ مقعداً، في حين احتل المرتبة الثانية حزب «الإصالة والمعاصرة»، الذي يرفع راية الليبرالية والعلمانية، وحصد ١٠٢ مقعد، بقية المقاعد توزعت على عشرة أحزاب، إضافة إلى نفر من المستقلين.

كانت تلك هي المرة الثانية التي يحتل فيها حزب العدالة والتنمية المرتبة الأولى بين الفائزين، المرة الأولى تمثلت في نتائج انتخابات عام ٢٠١٢، وهي أول انتخابات جرت في ظل الربيع العربي بعد انطلاق شرارته من تونس، إذ كانت انتفاضة الشباب المغربي في ٢٠ شباط من أبرز أحداثها التي حركت المياه الساكنة ودفعته الملك إلى إجراء بعض الإصلاحات تجاوباً مع مطالب الجماهير التي خرجت إلى الشوارع.

ما أثار الانتباه في تجربة السنوات الأربع اللاحقة أن الحكومة أقدمت على عدة إجراءات اقتصادية يفترض أن تؤثر في شعبيتها (مثل رفع الدعم عن المحروقات، وزيادة الخصومات من أجور الموظفين، والاتجاه لتعويم العملة) إلا أن ذلك لم يضعف الموقف الانتخابي للحزب الحاكم. أغلب الظن لأنه كسب ثقة الرأي العام واعنتى في الوقت ذاته بأمر الطبقات الفقيرة، من خلال إجراءات أخرى (مثل إنشاء صندوق رعاية الأراذل).

٢) على رأس الرسائل التي نقرأها في تجربة الانتخابات المغربية أن الدول التي نجح فيها الربيع العربي باتت أكثر استقراراً من الناحية السياسية من الدول التي أجهضت أو فشلت فيها الدعوة إلى التغيير، وهو الحاصل في المغرب وتونس. في حين أن ما يوصف بالخراب العربي في بعض كتابات المرحلة شاع في الأقطار التي تعرض فيها الربيع العربي للانكسار في المشرق بوجه أخص، وهي خلاصة على النقيض تماماً مما تروج له بعض الأبقاق في دول عدة بالمنطقة، حين تحمّل الربيع العربي المسؤولية عن الفوضى التي حلت ببعض الأقطار.

تتصل بما سبق رسالة أخرى خلاصتها أن الربيع العربي لم ينته ولم يفشل، كما أن الثورة المضادة لم تحقق مرادها الذي سعت إليه منذ اللحظات الأولى. وأذكر هنا بأن الربيع الحقيقي لا يتمثل في مجرد تغيير الأنظمة،

ما حدث في الحكومة التي تشكلت عام ٢٠١٢، كما أنه الحاصل في الوقت الراهن، وهو ما سمعته من الدكتور سعد الدين العثماني وزير الخارجية الأسبق ورئيس الحزب، والأستاذ حسن الداودي نائب الأمين العام للحزب، إذ أكد أن مشاورات التشكيل التي ستنتقل في الأسبوع المقبل تستهدف تحقيق الائتلاف، الذي يشكل جزءاً من استراتيجية الحزب، فضلاً عن أنه بات ضرورياً لكي تحصل الحكومة على الأغلبية المؤيدة لها في البرلمان.

٤) في الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المغرب المثقل بالديون، وإزاء مخلفات الاستبداد والفساد التي تراكت خلال عدة عقود سابقة، فإن تسيير دفة الحكم والحفاظ على الاستقرار في البلد بات يعدّ من التحديات الكبرى التي تواجه أي حكومة، ناهيك عن أن تكون قيادتها ذات مرجعية إسلامية تواجه ضغوطاً شديدة من خصوم الداخل والثورة المضادة في الخارج التي أجهضت تجارب أخرى بالمنطقة.

ورغم أن الخصوم السياسيين في الداخل ما برحوا يستخدمون أوراق الشبيطة المعتمدة في المحيط العربي، فإن تنامي شعبية حزب العدالة والتنمية عمق من الاستقطاب في داخل الطبقة السياسية التي منيت أحزابها والتقليدية بهزيمة موجعة في الانتخابات الأخيرة (حزب الاستقلال خسر ١٦ مقعداً وحزب الاتحاد الاشتراكي خسر ١٩ مقعداً). أما اليسار الذي تراجع حظوظه فإنه انقسم بين دعاة للتعاون مع حزب العدالة والتنمية والمشاركة في الائتلاف، وخصوم رافضين الحزب ومرجعياته الإسلامية.

الرسالة هناك أن الظروف الصعبة تظل الأوج إلى اتباع سياسة الاحتواء والتوافق، وهي التي تشكل ضماناً قوية للاستقرار، الذي يضطرب ويهتز طالما استمر الإقصاء وتعمقت الخصومة. ولعمري فإن ذلك من أهم عوامل نجاح التجريبتين في المغرب وتونس اللتين تحتاجان إلى دراسة موسعة وإعادة تأهيل لرموز الطبقة السياسية التي تدير الصراع في العالم العربي. ■

الاستفتاء الشعبي.

توحي مبادرة دولت بهجلي، الداعم لسياسات الحكومة بمكافحة «الإرهاب» وعملية درع الفرات في سوريا وتمديد حالة الطوارئ وغيرها، بأن حزبه على استعداد ليقدم «دعماً» لمقترح العدالة والتنمية، الذي تكفيه الأصوات الـ ١٤ المذكورة في تصويت سري، في ظل الرفض الحاسم لحزبي المعارضة الرئيسيين للأمر، وهو ما يبدو كافياً جداً بالنسبة للعدالة والتنمية. ذلك أن نتيجة ٥٠٪ زائد واحد من أصوات المقترعين في الاستفتاء كافية لتعديل الدستور، وهي نسبة قريبة جداً من نسبة التصويت للحزب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠١٥ (٩٠،٥٪)، بل هي أقل من نسبة التصويت لأردوغان في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤ (٥٢٪). فإذا ما أضفنا ارتفاع شعبية الرئيس والحزب بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، سنجد أن النتيجة ستكون شبه مضمونة، وهو ما يؤكد آخر استطلاع للرأي أجرته شركة (A & G) أعطى الحزب الحاكم نسبة ٥٤،٦٪.

إذن، في حال التزم العدالة والتنمية بالجدول الزمني الذي تعهد به، سيكون مقترحه معروضاً للنقاش تحت قبة البرلمان خلال أيام، وثمة فرصة كبيرة جداً أن يحصل لدى التصويت عليه على النسبة المطلوبة لعرضه على الشعب، الذي يبدو أنه يتجه نحو الموافقة، خاصة أن المقترح مقرون حالياً باسم اردوغان كأهم المرشحين للرئاسة، بكل ما يملك من تاريخ وإنجازات وكرامات، أضيف لها مؤخراً إفضال المحاولة الانقلابية.

لكن هذه العمليات الحسائية ليست قطعية أو حتمية بطبيعتها الحال، كما أنها لا تغني عن مناقشة مضمون مقترح العدالة والتنمية وتفصيله المتعلقة بالنظام الرئاسي وشرحها للمقترعين ولعموم الشعب التركي. فالمتداول حتى الآن هو «نظام رئاسي تركي شبيه بالأمريكي»، مع اختلافات واضحة، في مقدمتها غياب فكرة الفيدرالية وتعدد المجالس النيابية (سبقي برلماناً واحداً)، بما بعد نقاشات مطولة في البرلمان ووسائل الإعلام وغيرها من المحافل.

إذا ما تم للعدالة والتنمية ما يريد، ستكون تركيا أمام استحقاق جديد هو الانتخابات الرئاسية الأهم في تاريخها، التي بدأت بعض التسريبات تتحدث عن موعداها في الربيع القادم، وبعضهم قرنها بانتخابات برلمانية مبكرة في تاريخ قريب من ذلك أو بالتزامن معها، وهو ما يعني مرحلة مختلفة كلياً في تاريخ تركيا الحديث ومسيرة العدالة والتنمية فيها منذ ٢٠٠٢. ■

تركيا والنظام الرئاسي.. هل بدأ العد العكسي؟

بقلم: سعيد الحاج

وعليه، فتركيا أمام استحقاق صياغة دستور جديد تتفق جميع الأحزاب السياسية في البلاد على ضرورته، لكنها تختلف على بعض تفاصيله، سيما ما يتعلق بالنظام السياسي. فقد اتفقت الأحزاب الثلاثة الرئيسية، من خلال عدة اجتماعات بنت على حالة التوافق بعد الانقلاب الفاشل، على عرض حوالي ٦٠ مادة دستورية على البرلمان للتعديل بعد توافقه عليها، وهي مواد تتناول الحريات والحقوق الأساسية في مجملها، بينما يبقى النظام الرئاسي عقبة كداه لم يستطيعوا تجاؤها حتى الآن. فكيف سيتم الأمر؟

يحتاج أي دستور جديد أو تعديل دستوري موافقة ثلثي أعضاء البرلمان أي ٣٦٧ نائبا من أصل ٥٥٠، أو إلى موافقة نسبة ٦٠٪ (٣٣٠ نائبا) لعرض الأمر على استفتاء شعبي. وبعملية حسابية بسيطة لتركيبة البرلمان الحزبية، لا يملك حزب العدالة والتنمية أن يقر الدستور الجديد بمفرده (يملك ٣١٦ نائبا) ولا حتى بالتحالف مع الحركة القومية بفرض وجود هذا التحالف (يملك الأخير ٤٠ نائبا)، بينما سيحتاج الحزب الحاكم إلى ١٤ صوتاً فقط لعرض الأمر على

والبرلمان، مع تحصيله بالكامل من المتابعة والمحاسبة، اللهم إلا بتهمة الخيانة الكبرى. وإضافة إلى هذا الخلل في الدستور، فقد طرأت عدة تعديلات دستورية أهمها استفتاء عام ٢٠٠٧، الذي أتاح انتخاب الرئيس لأول مرة من الشعب باقتراع مباشر (كان ينتخبه البرلمان بعد توافقات الأحزاب ومساوراتها) بما يمنحه شرعية انتخابية - شعبية إضافة لشرعيته الدستورية - القانونية، وهو ما يتمتع به الرئيس الحالي اردوغان ويطبقه كما سبق وأعلن خلال حملته الانتخابية.

في المحصلة، صحيح أن الرئيس يستخدم صلاحياته المنصوص عليها دستورياً، لكن النظام السياسي للبلاد حالياً أضحى أشبه بنظام هجين بين الرئاسي والبرلماني، ويستبطن عدة تقاطعات وتداخلات بين سلطاته الثلاث، بل في كثير من الأحيان بين مؤسستي السلطة التنفيذية (أي الرئاسة) والحكومة، وهي وصفة اضطراب وتعطيل وإفضال لم يحصلوا حتى الآن عليها باعتبار أن الرئيس ورئيس الوزراء من نفس الحزب والتوجه السياسي، لكنها تبقى احتمالات قائمة بين يدي أي تغيير في الأشخاص أو الأفكار أو السياسات.



دون سابق إنذار أو سياق محفز، فجر دولت بهجلي رئيس حزب الحركة القومية (ثاني أحزاب المعارضة التركية) قنبلة مدوية أثارت جدلاً كبيراً لم يهدأ بعد، ولا يعتقد أنه سيهدأ قريباً حول النظام الرئاسي في تركيا، وهو نقاش قديم كان قد خبا بعد الانقلاب العسكري الفاشل في ١٥ تموز الفائت.

قال بهجلي ما مفاده أن الواقع الفعلي في الحياة السياسية التركية اليوم يتعارض مع الدستور، حيث ينص على أن النظام في البلاد برلماني، بينما يتمتع الرئيس التركي فعلياً بصلاحيات واسعة في ما يشبه النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي. وإزالة هذا التعارض -الذي عده انتهاكاً للدستور- اقترح زعيم القوميين في تركيا تعديلات دستورية تعيد البلاد لنظام برلماني خالص، أو «تحول الواقع الفعلي إلى أمر رسمي» بإقرار النظام الرئاسي في البلاد، مطالباً الحزب الحاكم بتقديم مقترحه حول النظام الرئاسي للبرلمان، الأمر الذي تجاوب معه رئيس الحكومة وحزب العدالة والتنمية الحاكم (بن علي يلدرم) واعداداً بتقديم المقترح «خلال عشرة أيام».

كما كان متوقعاً، انتقد حزب الشعب الجمهوري (أكبر أحزاب المعارضة) والشعوب الديمقراطية (القومي الكردي) تصريحات الرجل، واتهموه بعقد صفقات سرية مع العدالة والتنمية، وترتيب الأمر بعيداً عن الأعين ثم طرحه كأنه مبادرة منه، بالنظر إلى طرح الفكرة دون أية أسباب أو سياقات مفهومة أو داعية له، بعد غياب عن الأجندة السياسية التركية لأشهر طويلة، خاصة منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة، فضلاً عن سرعة تجاوب الحزب الحاكم مع الأمر وطرح جدول زمني محدد للخطوات العملية المقبلة.

لو تجنبتنا الدخول في النوايا وناقشنا مضمون كلام السياسي المخضرم، لرأينا أنه لم يجانب الصواب. فصحيح أن النظام في تركيا جمهوري برلماني، إلا أن دستور عام ١٩٨٢ الذي أتى بعد انقلاب ١٩٨٠ وما زال معمولا به حتى الآن، يعطي الرئيس صلاحيات استثنائية ويتيح له تعطيل عمل أو «قرملة» الحكومة

حزب الإصلاح اليمني.. تنازل عن الأيديولوجيا لأجل المستقبل

ذو هوية معادية ومغايرة لهوية الشعب اليمني، وهذه مسألة أحييت ثاراً تاريخياً مخزوناً في الذاكرة اليمنية مع ما بات يعرف «بالهاشمية السياسية»، ولذا جاء في تعريف الحزب لنفسه بأنه «حزب يمني المنبت والجذور، وهو امتداد لحركة الإصلاح اليمنية التاريخية» (...).

في النقاشات اليمنية لرؤية الإصلاح قيل: «لو أن الإصلاح قد تغير قبل هذه الفترة» وكان هذا التغيير سيتم اعتباره من باب الترف لا أكثر، ولا شك أن الظروف التي مرت بها اليمن والمنطقة هي التي استدعت هذا التغيير، والحاجة أيضاً هي التي دفعت إليه، ونستطيع القول إن التغيير الذي يمر به الإصلاح اليوم ناتجاً عن حراك سياسي وثقافي داخلي، وعن ضغط كوارده الشابة الواعية التي تريد الذهاب إلى المستقبل متخلية عن الأيديولوجيا.

إن ترك الأيديولوجيا يوجب على الحزب أن يجد له نوعين من الخطابات: خطاب موجه للداخل يتسم بالإقناع والعاطفة، حتى لا يضعف الحزب أو يتعرض للانشقاق، خطاب قريب من المشروع الوطني، معبر عن روح وهوية الشعب، ومرتبطة بالبرنامج السياسي للحزب. وخطاب موجه للخارج، يعتمد على أسس الخطاب السياسي البراغماتي، ويحترف اللغة الدبلوماسية والتفاوضية الملمنة، على أن يبتعد هذا الخطاب عن لغة الإنشاء ولغة الخطابة التقليدية، وعن المفردات المعادية والمستفزة، منطلقاً من مصالح الشعب اليمني، وعلاقة الأمة اليمنية بالأمة الأخرى.

كما أن من الواجب أن لا تكون الرؤية الجديدة مجرد ترضية لجزء من النخبة في الحزب، ولا لتحسين صورة الحزب أمام المجتمع الدولي والتحالف والخليج، بل بداية لتطوير وتحسين أداء الحزب على كافة المستويات، والتهيئة للمؤتمر العام الخامس، والذي سيحدد مصيره: فإما أن ينهض وفقاً لأسس هذه الرؤية، أو أن يذهب إلى الأرشيف كغيره من الأحزاب العتيقة.

أما على المستوى الإقليمي فقد تم التأكيد على ضرورة تعميق الشراكة بين اليمن والسعودية وبقية دول مجلس التعاون، وضرورة ضم اليمن إلى المجلس والتأكيد على قدرة اليمن على لعب دور في إرساء الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، بما ينعكس على المنطقة في محاربة القرصنة والتفريب والإرهاب. ■

بقلم: فيصل علي

التحالف لاستعادة الدولة بعد أن سقطت في انقلاب الحوثيين وصالح في ٢١/٩/٢٠١٤. هذه الرؤية بحسب قيادات في الحزب ليست وليدة اليوم بل نتيجة تسعة أشهر من النقاشات. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا: لماذا في هذا التوقيت بالضبط خرجت هذه الرؤية؟ وما أهمية ونوعية التغيير الذي ستحدثه هذه الرؤية في أوساط الحزب والمجتمع؟

حزب الإصلاح الذي خاض ست انتخابات بغالعية، واشترك في الثورة السلمية عام ٢٠١١ بكل ثقله، عاد ليعرف بنفسه بعد مرور ٢٦ عاماً على تأسيسه، وليجيب عن سؤال: هل الإصلاح حزب سياسي أم جماعة دينية؟ فجاء في رؤيته الجديدة أنه «حزب سياسي»، وهذا التعريف من ناحية موجه للجمهور الداخلي للحزب، مما يستدعي إعادة تأهيل كوادر الحزب وأفراده حتى يكونوا على وعي تام بطبيعة العمل الذي يقومون به.

أما إن كانت إعادة تعريف الحزب لنفسه موجهة للإقليم فهو تأخر كثيراً، فكيف به يؤيد عاصفة الحزم والكثير من أفراده يشاركون في مختلف الجبهات لاستعادة الدولة اليمنية إلى جوار الجيش الوطني وقوات التحالف، ومن يقاطون معه ويساندونه في حربته الوطنية يجهلون ما إذا كان حزباً سياسياً أو جماعة دينية.

على المستوى الإقليمي الرسمي هناك تهميش لدور الإصلاح، وهذا ما جعل الحزب يعيد تعريف نفسه لأصدقائه الجفاة، لكن لأحد في الداخل أو الخارج يستطيع التشكيك في الحزب أو في أدواره الوطنية أو أن يصفه بغير صفته السياسية.

أكثر ما أثار الجدل في أوساط النخبة اليمنية هو تعريف الحزب لنفسه بطريقة تتناغم مع ارتفاع «الروح الوطنية» لدى مختلف مكونات المجتمع اليمني، التي باتت حديثاً للنخبة منذ حدوث انقلاب ٢١ أيلول ٢٠١٤، فالانقلاب مصنف يمينياً بأنه

١٩٩٠، والتحول إلى حزب مدني. في أحدث رؤية صادرة عن قيادته الحالية يؤكد حزب الإصلاح على وضوح الرؤية لديه وفقاً للمشروع الوطني الذي تعاد صياغته بعد كل الأحداث التي مرت بها البلاد، بدءاً من الثورة في ٢٠١١ وانتهاء بالحرب التي تشنها الحكومة اليمنية بمعوية قوات



نظام السيسي يواصل قمع الشرس لخلق المعارضة المصرية

تحدثت صحيفة «الموندو» الإسبانية، في افتتاحية لها، عن القمع المتواصل في مصر، الذي أصبح وسيلة يستخدمها عبد الفتاح السيسي لإخماد الأصوات المعارضة. وقد تسارعت وتيرة القمع في الفترة الأخيرة، وخصّصت له ميزانية خاصة.

وقالت الصحيفة في افتتاحيتها، إن السيسي يدعم بناء العديد من السجون، منها ما جهز، ومنها لا يزال في طور الإنجاز، بالإضافة إلى استخدام المعتقلات والسجون العسكرية. وعلى الرغم من أن كل مساعدة خارجية تصل إلى السيسي تأتي مرفقة بعدد من المطالبات لإرساء الديمقراطية في البلاد، إلا أن العكس هو ما يحصل دائماً.

وأشارت الصحيفة إلى أنه على الرغم من مرور خمس سنوات على اندلاع الثورة التي وضعت نهاية لنظام حسني مبارك، إلا أن مصر لا تزال غارقة في القمع والطغيان والاضطهاد، بل إنه لا توجد فوارق كثيرة بين النظام الذي أسسه السيسي بعد الانقلاب، الذي أطاح بحكم الرئيس محمد مرسي صيف عام ٢٠١٣، والطغيان الذي دام ثلاثين سنة، وأودى بحياة العديد من الأرواح البريئة، كما تقول الصحيفة.

وذكرت الصحيفة أن السيسي يحكم البلاد ويواصل قمع الشرس الذي يضيق الخناق على المعارضين. ولتطبيق هذه الآلية، دعمت الحكومة شبكة سجونها في السنوات الثلاث الماضية؛ وذلك ببناء عشرات السجون الأخرى، التي يتعرض فيها السجناء للتعذيب والقتل. وعلاوة على ذلك، يستخدم نظام السيسي المعتقلات والسجون العسكرية لهذا الغرض. ونقلت عن الباحث في الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أحمد جمال زيادة، أنه رصد في تقرير مفصل حول وضع السجون في مصر، شهادات تقشع لها الأبدان حول انتهاكات النظام. وسلط التقرير

الضوء على أهم هذه الشهادات، من بينها تلك التي أدلى بها إسلام جليل، الذي اعتقل بسبب تهمة مُلغقة، وكان في عداد المفقودين لمدة ١٢٢ يوماً، تعرض فيها لشتى أنواع التعذيب. كما تم الحكم عليه بالإعدام، لكنه نجا بفضل ضغوط منظمة العفو الدولية.

ووفقاً لشهادة أخرى، فإن النظام يضطهد المعارضة السياسية بدرجة أولى، محاولاً إخفاء هذه الجرائم البشعة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ١٠٦ آلاف سجين، بينهم ٦٠ ألف سجين سياسي، يحاولون الصمود تحت وطأة التعذيب والظروف البائسة.

وأكدت الصحيفة أن السجون في مصر لا توفر للقابعين وراء قضبانها أبسط الحقوق الأساسية، مثل زيارات المحامين أو إرسال المواد الغذائية، هذا إلى جانب عمليات الاغتصاب وكل أنواع التعذيب. وعلاوة على ذلك، لا يتمتع المعتقلون بالرعاية الطبية، ما أدى إلى وفاة العديد منهم.

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الجرائم تُرتكب تحت مظلة النظام، الذي لا يسمح للسلطة التشريعية ولا حتى القضائية بالاستقلال عنه. كما أن هذا النظام يتمتع فيه الجيش بصلاحيات مطلقة، خولته في الكثير من الأحيان انتهاك القوانين والتعدي على حقوق الإنسان.

وفي الحديث عن الشأن الاقتصادي، قالت الصحيفة إن الشعب المصري يعاني من الفقر؛ بسبب غرق البلاد في أزمة خطيرة؛ نظراً للتراجع الحاد للسياحة، وهدول المستثمرين الأجانب عن مواصلة إنشاء مشاريع في هذا البلد المضطرب. ونتيجة لانهايار الاقتصاد، تقدم السيسي بطلب تمويل من الوكالات الدولية؛ حيث طلب مؤخراً قرضاً يصل إلى ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي؛ من أجل سدّ بعض العجز في الموازنة.



مجلس الإفتاء الأوروبي يدعو لإدماج مسلمي أوروبا بمجتمعاتهم



دعا المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث إلى تعزيز اندماج المسلمين بمجتمعاتهم الأوروبية لتحقيق مشاركة فاعلة تكفل حقوقهم، وتساعد على الوفاء بواجباتهم، وذلك في ختام مؤتمر عقده في مدينة إسطنبول التركية.

وأوصى البيان الختامي المؤسسات الإسلامية في أوروبا بمواصلة العمل من أجل الاندماج الإيجابي في المجتمع المدني، والمشاركة في مختلف مجالات مؤسساته، والإسهام في أمن واستقرار المجتمعات الأوروبية، ودعم المؤسسات التعليمية التي يرفعها المسلمون.

كما شدد المجلس في المؤتمر المنعقد تحت عنوان «هدى الإسلام في إقرار السلام والأمان ودفع الظلم والعدوان» على ضرورة تطوير الخطاب الديني، ليكون معبراً عن خصائص الإسلام من الوسطية والاعتدال، ونبذ العنف والتطرف، بحسب البيان. وطالب المؤتمر في دورته الـ ٢٦، التي انعقدت بين الرابع والثامن من الشهر الحالي، بتأهيل الأئمة والمرشدين تأهيلاً يشمل الدراية بالشرع ومقاصده،

والمعرفة بالواقع ومتطلباته، كما دعا علماء جميع الأديان إلى إدانة التأييدات الخاطئة للمصوص الدينية التي تعطي للمتطرفين تبريراً لأعمال العنف. وأكد المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ضرورة أن تدعم الحكومات الأوروبية مسيرة الشعوب نحو الحرية والديمقراطية، وأن تراجع السياسات التي تؤدي إلى دعم الممارسات الاستبدادية في بلاد الأغلبية المسلمة.

وشارك في المؤتمر عدد كبير من الدعاة والعلماء، بينهم الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي، ورئيس الشؤون الدينية التركية محمد غورمان، وخصص دورته الحالية لمناقشة أسباب اندفاع البعض ناحية العنف والتطرف.

والمجلس هيئة إسلامية متخصصة ومستقلة، تتكون من مجموعة من العلماء المسلمين من عدة دول، وتأسس في آذار ١٩٩٧ بمبادرة من اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، ويتخذ من دبلن بإيرلندا مقراً له. ■

المربي الرائد.. بسام الطراس

بقلم: وسام الحجار



وفاء..
أغوص في أعماق دفاتري، أراه محباً للأجيال،
حريصاً على أبنائنا كحرصه على أولاده.
أحاول أن أستذكر منه لحظة خداع أو مراء، لا
أجد..
أنتفس نفساً عميقاً، وكان الهواء انقطع عن رئتي
والدم توقف عن الجريان في عروقي..
أعود لأبحث من جديد..
أعود إلى حلقاته الإذاعية التي كنا ننتظر سماعها
أسبوعياً حول صناعة الأبناء.. لا أجد إلا بساطة
الطرح وهدوء الأفكار وإنسانية المربي والوسطية
المحببة والاعتدال الجميل.
مستحيل، لا بد من وجود قطبة مخفية في هذه
القضية..
بالأمس قرأت في إحدى الصحف أنه مجرم
خطير، لا بل إنه المطلوب رقم واحد دولياً.. ظننت
لفترة وجيزة أنهم يتكلمون عن أبي بكر البغدادي أو
أبي محمد الجولاني..
ثم في اليوم الثاني قرأت في الصحيفة نفسها أن

هل حقاً هو إرهابي؟!
هل حقاً كان يتخفى بلباس الطيبة والعلم
والتربية؟!
هل حقاً هو من اتباع تنظيم الدولة الإسلامية في
العراق والشام «داعش»؟!
هل حقاً نحن سطيحيون إلى هذا الحد ليخدعنا
كل هذه الأيام بل الأشهر لا بل السنين؟
لا أدري كيف أستطيع أن أجيب عن كل هذه
الأسئلة، وأنا الذي كنت متابعا لجميع حلقاته
الإذاعية ومحاضراته وبرامجه التلفزيونية.. وأنا
الذي تتلمذت على فكره..
لا أدري كيف استطاع هذا الإرهابي الدولي الكبير
أن يصنع مني إنساناً محباً لوطنه، يعمل على رفعة
شأنه في المحافل العربية والدولية!
أصول وأجول، وتجدد معي الخواطر والذكريات،
ولا أجد بقربه إلا كل جميل وجذاب، وأعيد التركيز
على كل حرف كان يتلفظ به في محاضراته ودروسه
التوعوية، لا أجد إلا الصدق في المقال، والحرص على
أن يعي كل منا ما يريد أن يقوله لنا، والتأكد أن تكون
رسالته وصلت إلينا بكل شفافية ووضوح.
أعود إلى ملفات القديمة، لا أجد إلا إذاعية حب

عدت إلى خبراته المهنية، فوجدتها تُشرف كل
إنسان، من مفت سابق إلى مدير للمدارس ومستشار
تربوي وصانع للقادة.
تعمقت أكثر، لعلّي أجد ثغرة أتسلل من خلالها
لكي أثبت عليه التهمة والجريمة، فوجدته أستاذاً
لمادة حقوق الإنسان ونظم الحضارة وتنمية الموارد
البشرية في كبريات الجامعات اللبنانية، كجامعة
الجنان والجامعة اليسوعية والجامعة الانطونية.
يا سادة، يا كرام..
بعد طول عرض وعناء، أستطيع أن أجزم وأقول
بكل فخر واعتزاز، إن صاحبنا تهمته الوحيدة حبه
لأمته ودينه ووطنه..
أن دكتورنا أصبح في مصاف المؤثرين بشريحة
كبيرة من المجتمع اللبناني.
أن مربيّاً قال يوماً لأحدهم: «مع كرهني واحتقاري
لكم»، لما غاصت أيديهم بدماء أهلنا وإخوتنا في
سوريا، بعد معارك القتل والتكثير والتهجير هناك.
فالأستاذ الأكاديمي يدفع ضريبة الوفاء والعزة
والكرامة..
لقد قلت لنا يوماً يا دكتور بسام: «بخطي كثير من
الناس حين يظن أن الصفر له قيمة، فلا قيمة للصفر إلا
بوجود رقم آخر، ولذلك لا يجب علي المسلم أن يكون
صفرًا، بل يجب أن يكون رقمًا صعبًا فاعلاً منتجاً»..
نعدك يا شيخنا وحبيبنا أن لا نكون أصفاراً بعد
اليوم، فطلابك ومحبوك لن يرضوا الدنية في دينهم،
ولن يرتضوا الظلم اللاحق بهم وبساحتهم.
نعدك بأنك ستخرج من سجنك حرًا عزيزاً كما
كنت وستظل..
نعدك أيها الشيخ الجليل، أيها المفتي والمربي
الكبير، أيها الداعية الدكتور بسام محمد الطراس.
مع محبتي وتقديري. ■

الغنوشي:

عصر الحكم الفردي والزعيم الأوحده انتهى



أكد رئيس حركة النهضة التونسية الشيخ راشد
الغنوشي، رفضه فكرة استمرار نظام الرئيس بشار
الأسد في سورية، محملاً إيران مسؤولية بروز المتطرفين
في سورية والعراق.
وقال الغنوشي، بحسب ما نقلت صحيفة «القدس
العربي» إنه لا يمكن أن نتصور أن الشعب السوري
الذي عجزنا وطحن طحنا يمكن أن يعتقد أن نظام
الأسد هو مستقبله، أو أن عائلته وابنه هم من سيحكمون
سورية، هذه خرافة.
واعتبر أن المنطقة في حالة مخاض شديد؛ لأن هناك
عصراً انتهى وآخر يولد، فعصر الحكم الفردي والزعيم
الأوحده كله انتهى، والبحث الآن عن البديل، وهناك
شعوب تمر في حالة فوضى بين الماضي والمستقبل
والحاضر.
وتوقع الغنوشي مرور فترة طويلة قبل تحقيق
التغيير المطلوب.
وفي تعليقه على ظهور «تنظيم الدولة» الذي يقاتل
في سورية والعراق، قال الغنوشي: إن الإسلام الآن في
حالة غضب، والغضب أحياناً يخرج عن طوره، ويعبر
تعبيرات غير معقولة، حتى تخاله مجنوناً، ما حصل
وما تعرض له المسلمون السنة في العراق وسورية
يخل العقل.
وأضاف أنه عندما يفهم الناس أنه ليس بالإمكان
تشجيع سورية والعراق، عندما تفهم إيران هذا، ويفهم
الأخرون، عندئذ فإن المجانين لن يبقى لهم مكان.
واعتبر زعيم حركة النهضة أن ما يجري في ليبيا

يمثل خطراً على الإقليم كله، خاصة تونس والجزائر؛ لأنه
حتى من الناحية الاقتصادية فإن وضعنا الاقتصادي
سئياً، وليبيا كانت المتعاون الدولي الثاني مع تونس،
وتستوعب ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف عامل تونسي، وليبيا
أصبحت مركزاً لتدريب الشباب التونسي على الإضرار
بليبيا وتونس والمنطقة.
وأكد أن الحل في ليبيا لن يكون إلا عبر التوافق بين
جميع الأطراف، بما في ذلك رجال النظام السابق.
وأقر الغنوشي باحتمالية تقسيم ليبيا، لكنه أشار
إلى أن التقسيم ستنجبه الأمور نحو الوحدة، الإسلام
في حالة صعود، وسيوحد المنطقة، لا أحد عاقلاً يقول:
إن الإسلام في حالة خمول وتراجع، بل سيوحد المنطقة..
وكما وحدها أول مرة سيوحدها مرة أخرى. ■

طأونا و جأونا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ

شدة وغلظة على أعداء الدين، ورأفة ورحمة بالمؤمنين، كذلك هم صحابة خاتم الأنبياء
 والمرسلين. وقد أثنى عليهم ربهم عز وجل في قوله الكريم: «محمّد رسول الله والذين
 معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً»
الفتح-٢٩.
في الحرب أرواحهم على أنفسهم، ومهجهم ممن فتوحهم، يسابقون الموت إلى لقاء عدوهم،
 يطلبون الشهادة ويرجون أن يكون موتهم قبل إخوانهم؛ وفي أيام السلام محبة ووفاء، ودماثة
 أخلاق، وخشوع ودعاء، وإشراق وصفاء.
 ذلك مثلهم في القرآن الكريم، ومثلهم في الإنجيل كزرعاً نماً وأبناً وقوي وغلظ، ثم
 استوى على سوقه، يعجب الخاصة من الزارعين، والعامّة من الناظرين، يقول الله تعالى:
 «ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى
 على سوقه يعجب الزارع...» الفتح-٢٩ يقول العلماء: «إن الرسول الأكرم ﷺ قام وحده بادئ
 ذي بدء، ثم قواه الله تعالى بمن معه، فالزرع هو النبي ﷺ والشطأ (الضروع) هم أصحابه
 الكرام.
 لقد شعّشت الرحمة في قلب النبي وتجلت في صلته بأصحابه ويسائر العباد، فقال
 الله تعالى فيه: «فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من
 حولك» آل عمران-١٥٩، وقد أخبر النبي ﷺ عن نفسه بقوله: «إنما أنا رحمة مهداة»، رواه
 البيهقي، وقال كذلك: «إنما أنا لكم مثل الوالد للولد» رواه ابن ماجه.
 ويصحب النبي المصطفى ﷺ تحوّلت قلوب الصحابة من القسوة إلى الرحمة، ومن
 الغلظة إلى الرأفة، قال له يوماً قيس بن عاصم: يا رسول الله ما ولدت لي ابنة إلا وأدتها
 سوى بنيتها ولدتها أمها وأنا في سفر، فلما عدت ذكرت أنها ولدت ابنة ميتة، لكنها أودعتها
 عند أخوالها حتى كبرت، فأدخلتها منزلي متزينة فاستحسنتها وقلت: من هذه؟ قالت: هذه
 ابنتك! وهي التي أخبرتك أنها ولدت ميتة، وهي تصيح: أتتركني هكذا؟ فتأثر نبي الرحمة
 ﷺ وقال: «من لا يرحم لا يرحم، ومن لا يفرح لا يفرح له» أخرجه أحمد.
 إن من كان يشكو قسوة في قلبه وغلظة في نفسه وفضاظة في لسانه فليمسح رأس
 البيتيم، وليطعم المسكين، وليحسن إلى البائس الفقير.
 إن من المؤمنين من يدعي المودة والرحمة وبين أضلعه قلب كالحجارة أو أشد قسوة، لا
 يتألم لمضجوع، ولا يلين لمحروم، ولا يخفق لمحبوب مكروب؛ ولو نظر إلى خلق الله لوجد
 جمادات أرق منه وأرحم! فالسماء تبكي بدمع الغمام، والأرض تحن بحضيف الرياح، والحجارة
 ترق بتفجر الأنهار، فإي ليتها يحاكي بعض المخلوقات في رقتها وطواعيتها!..
 إن التراحم بين الأوصحاب والخلائ هو من العلائم الدالة على روح الإيمان، ومن الأسس
 التي ينهض عليها البنيان، فكأن المتراحمين أغصان مزهرة انبثقت من دوحه واحدة،
 وكيف ينشد الأخوة من فرغ قلبه من الرحمة! إذ لا أخوة من غير رحمة ولا تعاون من غير
 مرحمة!
 إن الرحمة لفضة صغيرة في مَبَناها كبيرة في معناها، وبين لفظها ومعناها من الفرق
 كما بين الفجر الكاذب والفجر الصادق، وما بين التراب والسحاب، ولو تراحم الذين يزعمون
 الأخوة ويرفعون لواءها لمحت الرحمة شقاقهم وتحاسد هم وتدابيرهم كما يمحو لسان الصباح
 مداد الظلام! ولكن هيهات! ■

تحالف دعم الشرعية بمصر:

الغضب الشعبي قادم

دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب في مصر لأسبوع ثوري جديد، وصفه
بالغاضب، تحت عنوان «لا لإعدام الغلبة والمظلومين»، ضمن الموجة الثورية «ارحل».
وشدد -في بيان له مساء الخميس- على أن «الغضب الشعبي قادم، وستعيش مصر أياماً
مشهودة في تاريخها، تنتصر لهتاف الثورة: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية».
وقال: «بدلاً من الحفاظ على أموال الشعب الذي بالكاد يجد كيس سكر، ووقف فرض الضرائب
وارتفاع الأسعار، أضاع (...) السيسي مال الشعب في احتفالية ضخمة لبرلمان باطل، وباع
أراضي الدولة بالمخالفة للقانون لملك البحرين، وفرط بحدودنا البحرية مع اليونان وقبرص، رغم
أن خيانتته لتيران وصنابير المصيريتين لم تجف».
وأضاف التحالف: «رسالتنا لكل المصريين أن مصر تعيش أياماً صعبة، وعودتها لمكانتها ودورها
في حماية الأمن القومي المصري والعربي تحتاج يداً واحدة ونوايا صادقة وإرادة قوية؛ لتخليصها
من أزماتها الاقتصادية والمظالم التي تزداد، وذلك عبر إزاحة السيسي، الذي يقتل المصريين بأحكام
الإعدام والتصفية والفقر والمرض والبطالة والظلم». ■

بعد مئة سنة: استطعتم ان تقسموا الأرض، لكنكم لم ولن تستطيعوا تقسيم قلوب الناس وافكارهم. وفي مداخلة مهمة قال رئيس الجمهورية التونسية السابق المنصف المرزوقي: إن المنطقة غارقة في أزمات معقدة، وإن دول المنطقة لا تمتلك قرارها، وإنها مقبلة على المزيد من الأزمات، وإن الألام ما زالت في بداياتها، وإن هناك انفجارات للعديد من البراكين العربية، وإن هناك الكثير من البلدان يخيل أن البراكين فيها هدأت مثل مصر، لكنها ستعود للانفجار من جديد وبقوة أكبر بكثير.

وختم المرزوقي قائلاً إن هذه الاحلام التي نتحدث عنها اليوم علينا ان نقوم بالاستعداد لها بالتحضير لبناء المستقبل، هذا المستقبل قد يحتاج الى سنوات وسنوات، لكن نحن مستعدون له بإعداد أجيال من الشبان والشابات لتحقيق هذا الحلم.

وأكد الاستاذ وضاح خنفر إلى جانب عدد من المشاركين في المنتدى، ضرورة تشكيل «عقد اجتماعي عربي جديد»، للخروج من دوامة الأزمات، وإعادة زمام تحديد مصير شعوب المنطقة إليها، يأخذ بالاعتبار ثقافة المنطقة وتاريخها السكاني.

انتهى يومي الطويل في اسطنبول، عاصمة الحضارة والثقافة الأبدية، وعدت الي فندق محملاً بهوموم وانتقال تنوع بها الجبال، عازما على مواصلة العمل من أجل إعداد الأجيال وتهيئتهم لما بعد هذه الأزمات والمحن، أجيال تؤمن بالحرية وتحياها في ظل حكم يحترم الإنسان والإنسانية. ■

وسام..

مؤتمرات إسطنبول.. القيم المضافة وأزمات العالم الإسلامي



ننتقل الى فندق على البوسفور لنحضر مؤتمر منتدى الشرق.. أجمع المتحدثون فيه على التشكيك في القدرة على رؤية سيناريوهات ما بعد الأزمة، ولفتحوا إلى أن المنطقة مقبلة على المزيد من الأزمات في ظل المعطيات الحالية، من استقطاب أيديولوجي ومذهبي واستعداد وتدخلات خارجية، عدا عن الأزمات الاقتصادية وصراع المصالح بين أطراف المنطقة.

بدوره اعتبر نعمان قورتولموش (نائب رئيس الوزراء التركي) أن تركيا أصبحت جزيرة كبيرة لجميع المظلومين في العالم، من القرم الى القوقاز والبلقان فمصر وسوريا والعراق، وقال ان قوى الظلم في العالم قامت قبل مئة سنة بتقسيم بلدان الشرق دون أي مراجعة أو عدل بعد الحرب العالمية الأولى، ونقل لهم

كالن مستشار الرئيس التركي أردوغان، الدكتور المنصف المرزوقي الرئيس التونسي السابق، ايمن نور رئيس حزب الغد المصري، علي العريض رئيس الوزراء التونسي السابق، عبد الباسط سيدا، برهان غليون، عمرو دراج، دايفد هرست، فهمي هويدي، يحيى حامد وغيرهم الكثير من أهل الفكر والسياسيين الترك واليرانيين.

فلننتقل من مؤتمر الرواد الذي تخللته الكثير من الكلمات والندوات، كانت أبرزها كلمة نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ياسين أقطاي، الذي عبر عن مكانة القدس لدى الأمة، وخاصة الشعب التركي، وما تمثله من معان جسدت حالة السلام والكرامة والاحترام، وكيف فشَل هذا النموذج عند احتلالها من قبل الصليبيين، ثم عاد للقدس نموذجا بجهود صلاح الدين الأيوبي. وأضاف أقطاي: ما دامت القدس والأقصى تحت الاحتلال، فإن العالم كله تحت الاحتلال، وإن حرية الأقصى تعني حرية الإنسانية وكل العالم.

أن تسافر من بيروت الى اسطنبول لحضور مؤتمر، أمر عادي بل طبيعي..

لكن أن تسافر إلى اسطنبول لتحضر مؤتمري في نفس الوقت، فإنه ضرب من الجنون.

فخلال يوم واحد، انعقد في اسطنبول مؤتمرات كبيران، المؤتمر الأول كان الملتقى الثامن للرواد في العالم الإسلامي، الذي ينظمه الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين، بهدف حشد طاقات الأمة الإسلامية تجاه قضية القدس والمسجد الأقصى المبارك.. وتضامناً مع الشيخ رائد صلاح، الأسير في سجون الاحتلال الاسرائيلي ودعماً للمرابطين في ساحات الأقصى..

احتشد في هذا الملتقى أكثر من خمسمائة ناشط وناشطة من كافة أرجاء المعمورة، حاملين في قلوبهم حبهم للمسجد الأقصى وفلسطين.

أما المؤتمر الثاني فكان مؤتمر «منتدى الشرق.. ملتقى إسطنبول ٢٠١٦» بحضور نخبة من السياسيين والخبراء وأصحاب الفكر في المنطقة، لمناقشة مستقبل النظام الإقليمي في مرحلة ما بعد الأزمات الحالية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط.

ومنتدى الشرق هو مؤسسة عالمية مستقلة، يرأسه الاعلامي والمفكر العربي وضاح خنفر، رئيس «شبكة الجزيرة» السابق، ويهدف إلى ترسيخ قيم التواصل والحوار والديمقراطية بين أبناء منطقة الشرق.

شارك في مؤتمر منتدى الشرق أكثر من خمس وستين شخصية قيادية من منطقة الشرق، على رأسهم نائب رئيس الوزراء التركي نعمان كرتلموش، إبراهيم

اعتصام تضامني مع الشيخ الطراس في ساحة رياض الصلح



وختم قائلاً: أيتها الشركاء في الوطن نحن نُظلم وأنتم ترون ذلك بأم أعينكم.

– الرسالة الغالطة إلى وسائل الإعلام: أنتم أقسمتم على ميثاق الشرف أن تنقلوا الحق كما هو. وكثير منكم حافظ للقسم، ولآخرين يقول لاننا كنا هذا القسم لمأرب شخصية، ومبالغ مالية.

– الرسالة الرابعة وجهها إلى الأحرار والشرفاء وأهل الدكتور بسام والموقوفين ظلماً وعدواناً في السجون. نعدكم بأننا لن نتوقف، ونحن ندرس الوقت المناسب لنُظهِر اعتراضنا ومطالبتنا بحقوقنا، ولن نتوقف حتى تحقيق مطالبنا.

كلمة الجماعة الإسلامية ألقاها نائب رئيس المكتب السياسي الدكتور بسام حمود، حمل خلالها مسؤولية ما آلت إليه ظروف الطائفة إلى المرجعية السياسية الرسمية، وهذه الأزواجية في التعامل مع أبناء البلد الواحد مرفوضة ولم تعد مقبولة... فغيرنا يهدد ويتوعد القوى الأمنية، ويعتدي عليها، ويسحب سلاحها، ويبني الدولة داخل الدولة، ولا يستطيع أحد وصمه بالإرهاب، بينما الدكتور بسام الطراس وشبابنا تنتظرهم شماعة الإرهاب لأبسط الأمور.

وشدد على رفض أي إخلال بالأمن أو أي اعتداء على القوى الأمنية أو المواطنين والأجرباء داخل الساحة اللبنانية.

وطالب بإطلاق سراح الدكتور بسام طراس إلى حين ثبوت أي تهمة عليه عملاً بالقاعدة القانونية: «المنهم بريء حتى تثبت إدانته».

وفي كلمة عائلة الدكتور بسام الطراس، التي ألقاها نجلة عمير ذكر فيها: أخلاق وسلوك والده، وكيف رباهم على المبادئ والأخلاق الحسنة، وطالب بالإفراج السريع عنه لكونه بريئاً من التهم المنسوبة إليه.

أقامت هيئة علماء المسلمين والجماعة الإسلامية، ومؤسسات المجتمع المدني اعتصاماً تضامنياً مع الشيخ الدكتور بسام الطراس المعتقل لدى الأجهزة الأمنية، وذلك أمام السراي الحكومي في ساحة رياض الصلح، إيماناً منهم ببراءة الدكتور بسام الطراس من التهم الموجهة إليه: فقد كان من أوائل من حارب التطرف الفكري، والانحراف السلوكي، ومسيرته العلمية والدعوية تشهد بذلك.

وتناوب على الكلام كل من: رئيس هيئة علماء المسلمين الشيخ أبو بكر الذهبي.

– نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية الدكتور بسام حمود.

– عائلة الشيخ بسام الطراس ألقاها نجلة الدكتور عمير.

لقى الشيخ أبو بكر الذهبي رئيس هيئة علماء المسلمين كلمة وجه فيها أربع رسائل:

– الرسالة الأولى إلى العقلاء من أهل السياسة المؤتمنين على حماية لبنان: هل بسياسة الكيل بمكيالين، وترك السلاح بيد فريق يستقوي به على الآخرين يكون الحفاظ على مصالح البلاد والعباد؟! – الرسالة الثانية إلى الأحرار من شركاء الوطن: إن هيئة علماء المسلمين أسست لرفع الظلم، وأول ما بدأت فيه مناصرة الشعب السوري المظلوم، ومن أول القضايا التي تبنتها الهيئة المساهمة في إطلاق سراح محتظفي أعزاز، كما أسهمت في ملف راهبات معلولة، وملف أسرى الجيش والقوى الأمنية في عرسال وأخرجت ١١ جندياً، ولم تسأل في ذلك عن دين ولا طائفة ولا مذهب، ولكن فعلنا ذلك باسم الدين والإنسانية والمبادئ فيها.

جماعة الإخوان

تطلق دعوة للتحرك من أجل إنقاذ مصر

أطلقت اللجنة الإدارية العليا المؤقتة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر دعوة وجهتها إلى مختلف فئات الشعب، بضرورة التحرك من أجل إنقاذ سفينة الوطن التي أدت أنها شارفت على الغرق.

وقالت في بيان لها يوم الجمعة: «لابد أن تتوحد كل القوى لإسقاط سلطة الانقلاب العسكري، وإعادة ضبط دور المؤسسة العسكرية في مهمتها التي حددها الدستور، ولا بد من الأخذ على يد الظالم حتى ننقذ وطننا وأبناءنا، وأن تستعيد ثورة ٢٥ يناير زخمها وحشودها في كل ميادين وشوارع مصر، حتى يسترد الشعب حريته وكرامته وإرادته وقرواته، التي أهدرها الفاسدون».

وأكدت جماعة الإخوان أن ما يجري الآن من «سياسات حرقاء على يد قادة الانقلاب العسكري الغادر، واستهتارهم بأحوال الشعب المعيشية، وما يمس ضروريات حياته، وصل إلى درجة خطيرة تهدد استقرار البلاد، ونقود إلى فشل الدولة وانهارها بالكامل».

وأكدت أنها حذرت سابقاً – ومعها كل من وصفهم بالوطنيين الشرفاء – من خطورة سيطرة العسكر على مؤسسات الوطن وثرواته دون حسيب أو رقيب، ما أدى إلى هذا الغلاء الفاحش الذي يكتوي به المجتمع المصري كله، وما أصاب العملة المصرية من انهيار غير مسبوق.

وأشار «الإخوان» إلى أن هناك توقفاً شبه كامل للاستثمار، وتراجعاً كبيراً للدخل القومي، وانتشاراً شديداً للفساد، وانهاراً كاملاً للحياة السياسية والبنية الاجتماعية.

وأضافت الجماعة أن «النتيجة الحتمية لهذا الانقلاب الغاشم ظهرت واضحة جلية في المعاناة الشديدة لأغلب شرائح المجتمع، كأن المقصود هو تركيع الشعب المصري وإذلاله، وخضوعه لفتنة من الفاسدين لتراعي فيه إلا ولاء، تنهب الأموال والثروات وتحصد الملايين والمليارات من قوته الضروري، غير عابئة بأي قيم أو ضمير».

وأردفت: «إذا أضفنا إلى هذه الجرائم حجم الانتهاكات الصارخة لأجهزة الأمن في حق أبناء الشعب، التي تعد وفقاً للقانون الدولي (جرائم ضد الإنسانية)، من تصفية وقتل وتعذيب وإرهاب ممنهج ضد شرفاء الوطن، وهذه السجون الممتلئة بعشرات الآلاف من خيرة أبناء مصر وشبابها، من الأحرار والعلماء والمفكرين والمهنيين والطلاب والحرّاء».

وأكدت: «ما زال في جعبة الانقلاب قرارات جديدة تزيد من معاناة الشعب المصري وآلامه، الذي يمر بحالة من الغليان، لن يسكنها أو يهدئ منها تغيير وزاري صوري، أو أي نوع إعلامية فاسدة تباع لنا الأوهام وتروّج الأكاذيب، وحثماً سيحدث الانفجار في النهاية إن عاجلاً أو آجلاً».

النائب الحوت يستعرض

نشاطات الصليب الأحمر الدولي في لبنان



استقبل النائب الدكتور عماد الحوت وفد الصليب الأحمر الدولي، حيث تم استعراض مختلف الملفات التي تهتم بها المنظمة الدولية في لبنان وأوجه التعاون بينها وبين مؤسسات الجماعة الإسلامية.

ولقد عرض الوفد للخدمات الصحية

التي يقدمها للنازحين السوريين، ودعم تطوير السجون، وملف المفقودين اللبنانيين، والخطوات التي تمت في هذا الإطار.

في لبنان الأمن يحكم والقضاء يستمع!

بقلم: أواب إبراهيم

كل بضعة أيام نسمع عن نجاح الأجهزة الأمنية بالقبض على شخص ينتمي لتنظيم داعش أو غيره. بعد أيام يقضيها الموقوف في زنزانة، الله يعلم أين تكون، ويخضع لتعذيب الله أعلم به، تتم إحالته إلى القضاء العسكري الذي بات مختصاً بكل شيء.

بالتزامن مع الإحالة إلى القضاء تعمد الأجهزة الأمنية إلى توزيع بيان إعلامي تكشف فيه عن مضمون التحقيقات التي أجرتها مع الموقوف، فتصدر حكمها بالإدانة، وتلزم القاضي الذي يحال إليه الموقوف التحرك ضمن ما توصلت إليه الأجهزة الأمنية، حتى ولو كانت الإفادة التي أدلى بها الموقوف جاءت تحت التعذيب والترهيب.

هي مخالفة صارخة وواضحة للقانون، اعتادتها مختلف الأجهزة الأمنية في الأونة الأخيرة دون أن نسمع صوتاً يستنكر هذا الأداء، ويطلب منها الالتزام بدورها. فالأجهزة الأمنية هي ضابطة عدلية مكلفة من القضاء المختص وتحت إشرافه بإجراء تحقيقات أولية مع الموقوف بانتظار إحالته إلى المحكمة، هي سلطة تنفيذية وليست صاحبة رأي، وليس لها إصدار أحكام. علاوة على ذلك، فالتحقيقات سرية، ولا يجب الإفصاح عن مضمونها لسببين: الأول هو أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته من قبل القضاء المختص وليس من قبل مخابرات الجيش أو فرع المعلومات أو الأمن العام، والثاني حرصاً على سلامة استكمال التحقيق. فكيف سيكون الحال إذا تبين لاحقاً أن الاتهامات التي توصلت إليها الأجهزة الأمنية ونشرت وسرّبت هذه الاتهامات على الملأ لأصحة لها، أو أنها أخذت من الموقوف تحت التعذيب، أو.. من يعوّض للموقوف سمعته التي تلطختها الأجهزة الأمنية؟!

آخر حلقات تجاوز الأجهزة الأمنية صدر من مخابرات الجيش قبل يومين، حين أصدرت بياناً إعلامياً كشفت فيه عن الجرائم التي ارتكبتها الموقوف عماد ياسين. لم ينس البيان الإشارة إلى أنه تمت إحالة الموقوف للقضاء المختص. يبقى السؤال: ما الحاجة للقضاء طالما أن المخابرات أصدرت حكمها المبرم وأعلنته على الملأ، هل يجزى قاض على تبرئة الموقوف إذا تبين له بطلان الاتهامات المساقاة إليه في ظل المعلومات التي تم الكشف عنها؟ إن يقال بأن القاضي برآ مجرمًا ولو تبين كذب الاتهامات؟ هل باتت وظيفة القاضي تنفيذ الأحكام الصادرة عن الأجهزة الأمنية، أم أن الأصل هو أن تلتزم الأجهزة بدورها وتقدم خلاصة تحقيقاتها الأولية بسرية للقاضي الذي ينظر في مدى صحة هذه التحقيقات ويستكملها للوصول إلى الضناعة الكاملة التي يبني عليها حكمه؟

الأمر نفسه حصل قبل أسابيع مع المفتي الدكتور بسام الطراس، حين تم توقيفه من قبل الأمن العام بالترزامن مع تسريبات تشير إلى علاقة الشيخ بمتورطين في تنفيذ تفجير كسارة في زحلة. أتبع الأمن العام تسريباته ببيان رسمي ضمنه مضمون التحقيقات «السرية». لكن ونتيجة التوتر الذي أحدثه توقيف الطراس، توجه القاضي بنفسه إلى نظارة الأمن العام واستمع لإفادة الطراس، ولم يجد ما يستدعي التوقيف أمر بتركه بسند إقامة. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وكما بات معلوماً استلم الدفعة فرع المعلومات الذي أوقف الشيخ طراس مرة ثانية، مترافقاً مع ضخ جديد للتسريبات. هذه المرة لم يعد الأمر متعلقاً بتفجير كسارة، بل بعلاقة الطراس بمسؤولين بتنظيم داعش، وتحضيره ليكون أميراً للتنظيم في منطقة البقاع، وذاكرة مشفرة، وخطوط خلوية، وكلمات سر، واجتماعات في تركيا.. وغيرها من التسريبات الأمنية التي تقاسمتها وسائل الإعلام. ما حصل لدى الأمن العام تكرر لدى فرع المعلومات، فبعدما استمع قاضي التحقيق بنفسه لإفادة الطراس لم يجد داعياً لاستمرار توقيفه وأمر بتركه، إلا أن مفضو الحكومة استأنف القرار نظراً للجو الإعلامي الذي أشاعته التسريبات، فأبقى موقوفاً.

لبنان الوحيد في العالم الذي يحقق القضاء مع الموقوفين بعد إصدار الأجهزة الأمنية لأحكامها. ■



كلية طيبة

٢٠١٦ - ٣١١٠

تؤكد اهدافها المعلنة على تثبيت الوجود الإيراني في المنطقة وتطهير «حزب الله» مروجاً لسياستها وبرنامجها الفتوي الذي لن تتراجع عنه، كما ان انتخاب رئيس قوي وان كان من جماعة ٨ آذار سيقف حجر عثرة في وجه هذا المشروع.

ويعيش لبنان في خلال الأيام القليلة التي تفصله عن الجلسة رقم ٤٦ / في خضم اسئلة مشروعة تفتش عن اجابات شافية لها ومنها ما هو موقف الشارع الإسلامي من ترشيح صاحب كتاب «البراء المستحيل» الذي اتهم فيه مؤلفه الرئيس الشهيد رفيق الحريري بالفساد وتكيد البلاد عشرات المليارات من الدولارات دينا.

وهل سينتخب العماد عون انه رجل دولة يسعى لبناء لبنان جديد تنعدم فيه الخصومات الحادة ويسعى الجميع الى اعادة وجهه المشرق بعد طول معاناة؟ وماذا عن المواطن اللبناني الذي بلغ به حالة اليأس اقصى مداها وبات لا يثق بزعامات تتلاعب بثوابته الذي كان يحرس عليها لتثبيت الأيام الاخيرة انه على السياسي اللبناني ان يضحى بالمبادئ والمواقف في سبيل الإبقاء على حضوره في الساحة السياسية وما على القيم الا ان تنحني لتبريراته المختلفة وما على الشعب اللبناني ان يختار بين الاذعان للمسرحيات السياسية أو ان ينتفض في وجه من تلاعبوا به وعبثوا باقتصاده ومستقبل عياله.

ان تاريخ ٢٠١٦-٣١١٠ فرصة ذهبية أمام اللبنانيين لكي يغيروا واقعهم ويصونوا بلدهم ويحققوا الأمن والاستقرار الذي افتقدوه منذ سنوات وانها لمسؤولية كبرى في رقبة السياسيين الذين يدعون حب لبنان و نهضته وهذا التاريخ هو امتحان لهذه الادعاءات. ■

عبد القادر الاسمر

ليس الرقم اعلاه لنمرة سيارة ولا رقم هاتف ولا ورقة بانصيب، بل هو بكل بساطة رقم تاريخي هام وحيوي في مصير لبنان الحديث فهو يؤشر الى تاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ الموعد الفصل بين مرحلتين يمر بهما لبنان تمثل حداً فاصلاً بين لبنان الفوضى و تشردم الى نقلة طال انتظارها للانتقال الى مرحلة حيوية ينتظرها اللبنانيون على اختلاف فئاتهم وميولهم وخاضوا لاجلها مناورات ومشاورات عجائبية قلبت المفاهيم وأطاحت الثوابت التي يدعي كل فريق انه متمسك بها ولا يحيد عنها ليتضح خلال الشهر الأخير انه ليس هناك من قيم ثابتة ولا مواقف استراتيجية. ورأينا كيف اختلطت المفاهيم وتبدلت القناعات وتقلبت الآراء بصورة تبعث على التندر والتفكه، بحيث صار الخصم صديقاً، والصديق خصماً، وليتأكد ان ليس في السياسة عدو دائم ولا صداقة ابدية، وهذا ما افرزته وقائع الاتصالات لاختيار رئيس للجمهورية التي بدأت بترشيح الرئيس سعد الحريري للنائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية والذي لم يلق دعماً من شركائه في الثامن من آذار او بالأحرى من «حزب الله» وعاش لبنان شغوراً بمرحلة انعدام الأمل بانتخاب الرئيس.

وكان على المحاولات السياسية المكثفة ان تذهب في اتجاه دعم ترشيح النائب ميشال عون، لكن ممن؟ من قبل خصمه اللدود الرئيس سعد الحريري، الأمر الذي أطاح التفاهات الثنائية والثلاثية، وليعلن الرئيس نبيه بري ان كتلته لن تنتخب ميشال عون، فيما بدأ موقف «حزب الله» مبهماً وهو الذي يريد في برنامج الاقليمي ان يبقى لبنان بلا رئيس جمهورية يخرج البلد من حال الفوضى والسلاح غير الشرعي واغراق لبنان في الحرب الاقليمية التي

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	٢٠١٦		٢٠١٦		٢٠١٦		٢٠١٦		٢٠١٦					
	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة				
السبت	٧	١٩	٥	٥٧	٣	٣١	١٢	٢٢	٦	٤٨	٥	١٦	٢٢	٢١
الأحد	٧	١٧	٥	٥٦	٣	٣١	١٢	٢٢	٦	٤٨	٥	١٧	٢٣	٢٢
الاثنين	٧	١٦	٥	٥٥	٣	٣٠	١٢	٢٢	٦	٤٩	٥	١٧	٢٤	٢٣
الثلاثاء	٧	١٥	٥	٥٤	٣	٢٩	١٢	٢٢	٦	٥٠	٥	١٨	٢٥	٢٤
الأربعاء	٧	١٤	٥	٥٣	٣	٢٨	١٢	٢٢	٦	٥١	٥	١٩	٢٦	٢٥
الخميس	٧	١٣	٥	٥٢	٣	٢٧	١٢	٢٢	٦	٥٢	٥	٢٠	٢٧	٢٦
الجمعة	٧	١٢	٥	٥٠	٣	٢٦	١٢	٢٢	٦	٥٣	٥	٢١	٢٨	٢٧